

الاعتداءات على حرية الصحافة خلال عام 2007

بعيدا عن الأنظار، نوع جديد من القمع

بقلم: جويل كمبانيا

في وقت العصر من أحد أيام الاربعاء في حزيران/يونيو الماضي، قام عملاء تابعون لأجهزة الأمن اليمنية بمداخلة منزل المحرر الصحفي الجريء عبد الكريم الخيواني، ثم جرّوه لمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة في العاصمة صنعاء استجوبت النيابة العامة الخيواني، ثم وجهت له تهمة الانتماء لخلية إرهابية سرية—وهي تهمة يمكن أن يعاقب عليها القانون بالإعدام. وقد سبب هذا الاعتقال صدمة بين الصحفيين اليمنيين، وتساءل بعضهم صراحة ما إذا كان زميلهم المعروف بمقالاته المهيّجة التي يهاجم فيها الحكومة اليمنية وحربها ضد المتمردين في مدينة صعدة الواقعة في الشمال الغربي من البلاد، متورطا بأمر شنيع. وقد أصدرت لجنة حماية الصحفيين حينها تصريحات متحفظة أعربت فيها عن انشغالها، لأنها لم تكن متأكدة من أن هذه التهمة لا أساس لها من الصحة

ولكن مع سير مجريات محاكمة الخيواني خلال عدة أسابيع، تبين أن هذا المحرر الصحفي ليس إرهابيا. وبدلا من ذلك ظهر أن "الأدلة" الضئيلة التي كشفت عنها النيابة العامة لا تتعدى بعض الصور الفوتغرافية، والمقالات و المقابلات الصحفية ، وجدت في منزل الخيواني أثناء تفتيشه. ويبدو أن الملاحقة القانونية ضد الخيواني مدفوعة بسبب الانتقادات الفاسية التي وجهها للرئيس علي عبدالله صالح، والذي لأمه على اندلاع الحرب في صعدة، واتهم حكومته بممارسة الفساد على نطاق واسع. وكان الخيواني قد أمضى في السابق حكما بالسجن لمدة ثلاثة أعوام لقيامه بتوجيه انتقادات شبيهة، مما أدى حينها إلى موجة من الاستنكار الدولي لليمن وساعد على تقليص المعونة الأمريكية إليها بعدة ملايين من الدولارات. وفي تلك القضية الأبر، كان واضحا أن الخيواني قد أودع السجن بسبب عمله؛ وفي عام 2007، يبدو أن المسؤولين اليمنيين تعلموا اتخاذ المسار غير المباشر. وقال الخيواني للجنة حماية الصحفيين، إن السلطات اليمنية عمدت إلى طمس الفرق بين إيراد التغطية الصحفية عن خصوم الحكومة وبين أن يكون المرء خصما، سعيا منها إلى "إضعاف التضامن" بين الصحفيين

تعد المحنة التي يعاني منها الخيواني نموذجا لأساليب المرواغة التي تستخدمها الحكومات العربية بصفة متزايدة لخنق وسائل الإعلام المستقلة، وفي الوقت نفسه لتخفيف التوبيخ الدولي إلى الحد الأدنى. وفي عالم اليوم المترابط، حيث يمكن للمعلومات حول الإساءات للحقوق أن تعبر العالم خلال دقائق، لم يعد بإمكان الحكومات أن تقمع حقوق الإنسان بوحشية كما كانت تفعل خلال عقد التسعينات، كما أن إدراكها بأن ممارستها للقمع بصورة سافرة قد تضر بمكانتها الدولية وتكلفتها ثمنا باهظا من ناحية المساعدات الأجنبية والاستثمار الخارجي، لذلك فقد أخذت تتظاهر بانتهاجها الإصلاح الديمقراطي في حين لجأت إلى أشكال خفية من السيطرة على وسائل الإعلام. ووجدت تلك الحكومات أن المجتمع الدولي يستسيغ سياسيا التحكم المرواغ بوسائل الإعلام أكثر مما يستسيغ السيطرة المباشرة

كتب باحث العلوم السياسية، ستيفن هايدمان، في تقرير صدر عن مؤسسة بروكينغ في تشرين الأول/أكتوبر 2007، "نشأ في السنوات الأخيرة نموذج جديد من الحكم الاستبدادي في عدد من الدول العربية الرئيسية، وهو نتاج خبرات التجارب والأخطاء أكثر مما هو مخطط مقصود، فقد تكيفت الأنظمة العربية مع الضغوط لتحقيق التغيير السياسي من خلال تطوير استراتيجيات لاحتواء وإدارة المطالبات بنشر الديمقراطية

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، وضعت الحكومات استراتيجيات جديدة لاحتواء الصحفيين المبالين الى ممارسة عملهم بشيء من الجراة الذين ظهروا خلال العقد الأخير في بلدان مثل الجزائر والأردن والمغرب والسعودية واليمن. فقد حلت ممارسات الفصل من العمل، والتهديدات من خلف الستار، والملاحقات القضائية بتهمة التشهير التي ترفعها أطراف ثالثة، والتهم الملققة بالإرهاب مثل التهمة الموجهة ضد الخيواني، محل ممارسات التعذيب والاختفاء القسري والسجن غير المحدد بفترة زمنية، والتي ميزت الحقبة الماضية. وإذ أدركت الحكومات أهمية صورتها العامة، فقد أصبحت أيضا محترفة بنشويش الحقائق، وأخذت تتادي بإصلاحات شكلية لوسائل الإعلام مصممة للاستهلاك العام بصفة أساسية

وبالطبع، فإن القمع السافر لوسائل الإعلام لم يختف تماماً. فما تزال الأجهزة الأمنية تقمع بشدة المرسلين الصحفيين في الشوارع في أماكن مثل مصر وتونس، ولكن مثل هذا القمع الظاهر أصبح انتقائياً أكثر من ذي قبل، كما أصبحت الحكومات أكثر تحوطاً.

تعد المغرب نموذجاً لهذه النزعة، إذ تعمل على صقل صورتها كبلد يشهد تحولاً ديمقراطياً. فقد اعتمدت السلطات على دعاوى قضائية ترفعها أطراف ثالثة، إذ يستهل أفراد يزعم بأنهم مستقلون عن الحكومة، بهدف معاقبة الصحفيين الأكثر استقلالاً في البلاد من خلال إجبارهم على دفع تعويضات نقدية باهضة تهدد بإفلاس صحفهم. وفي شباط (فبراير)، اضطر أبو بكر الجامعي، ناشر المجلة الإخبارية البارزة "لو جورنال إيدومادير"، لمغادرة البلاد بينما كانت السلطات القضائية تعد لمصادرة ممتلكاته بعد أن أصدرت حكماً بدفع تعويض حطم الرقم القياسي في هذا المجال، فقد أقرت محكمة مغربية حكماً بدفع تعويض بدل أضرار بلغ 3 ملايين درهم (ما يعادل 395,000 دولار أمريكي) ضد الجامعي—وكان الحكم الآخر الذي بلغ رقماً قياسياً قد صدر ضد الناشر—وذلك خلال دعوى قضائية رفعها رئيس مؤسسة أبحاث تتخذ من بروكسل مقراً لها، والذي زعم إن مجلة "لو جورنال" شهّرت به في مقال شكك في نزاهة التقرير الذي أصدرته مؤسسته حول النزاع في الصحراء الغربية. وقد أعلم مصدر من القصر الملكي المجلة بأن الحكم القضائي كان في الحقيقة انتقاماً منها بسبب نشرها صورة بشعة على غلافها للملك محمد السادس في عام 2005. وفي السنوات الأخيرة، أصدرت المحاكم أحكاماً أخرى بدفع تعويضات باهضة جداً بدل أضرار في قضايا تشهير ضد صحف مستقلة مثل المجلة الأسبوعية الرائجة "تلكيل". وقد أدت هذه الأحكام القضائية، إضافة إلى أشكال أخرى من المضايقات، إلى الهدف المرجو منها وهو إبعاد الصحفيين الناقدين وانتشار الرقابة الذاتية.

وعلق أحمد رضا بنشمسي، ناشر مجلة "تلكيل" قائلاً، "لقد أصبحنا بالتأكيد أكثر حذراً، مدركين أن أي شيء، حتى الكتابات أو الصور الأقل إيذاءً يمكنها أن تقود إلى دعاوى قضائية—والله وحده يعلم نتيجتها".

وفي الجزائر، أودع محمد بن شيكو في السجن لمدة سنتين في عام 2004، وهو محرر صحفي جريء لصحيفة "الو ماتان" اليومية التي توقفت عن الصدور، وذلك بعد إدانته بمخالفات مزعومة لقوانين العملة. ولا يشك سوى بضعة صحفيين بأن السبب الحقيقي لسجن بن شيكو هو انتقاداته للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي وصفه بأنه "خدعة جزائرية" في كتاب صدر في وقت مبكر من ذلك العام. وفي تونس المجاورة، قامت الحكومة في عام 2005 بسجن المحامي في مجال حقوق الإنسان السيد محمد عبو وذلك بتهمة القذف بحق القضاء والاعتداء على محامية زميلة أثناء جدال بينهما—وهي تهم ملفقة ألصقت بمحمد عبو لإدانته بسبب قيامه بكتابة مقال على شبكة الإنترنت قارن فيه بين السجون التونسية وسجن أبو غريب الشائن في العراق.

على الرغم من هذه الأضرار التي لحقت بحرية الصحافة في المنطقة، فإن الحكومات الاستبدادية غير عازمة على إسكات وسائل الإعلام الناقدة بقدر ما هي مصممة على السيطرة عليها من خلال استخدام أسلوب العصا والجزرة. قال أبو بكر الجامعي، "عليك أن تفهم المعادلة التي يلعبها النظام مع الصحافة في المغرب. فمن ناحية، هم يكرهوننا؛ ومن ناحية أخرى، هم بحاجة لنا. فإذا ذهبت إلى المغرب وزرت الديوان الملكي وقلت لأعضائه 'أنتم نظام استبدادي'، فهل تعلم ما سيقولونه لك؟ سيقولون، 'انظر إلى صحيفة لو جورنال، انظر لذلك المجنون أبو بكر جامعي وما يكتبه. كيف ولهذا فنحن نخدمهم بطريقة ما'، يمكنك أن تقول أننا لسنا بلد حر؟".

تلاعبت الحكومات العربية أيضاً بعملية إصلاح وسائل الإعلام. فالأنظمة من مصر إلى اليمن أخذت تروج تعديلات شكلية على قوانين الإعلام التي ظلت تستخدم للسيطرة على الصحفيين. وأقر البرلمان التونسي، وسط حملة إعلامية كبيرة، سلسلة من التعديلات الخالية من المعنى لقانون الصحافة في عام 2001، وأزال مادة غامضة الصياغة تحظر "التشهير بالنظام العام"، وألغى عقوبة السجن للانتهاكات المتعلقة بأنظمة الإعلان، وخفض عدد المرات التي يمكن للحكومة خلالها تعليق إصدار الصحف. لم ينشأ عن هذه التعديلات أية آثار عملية: فقد سجن أربعة صحفيين على الأقل في تونس بسبب عملهم منذ عام 2001، وظلت وسائل الإعلام المستقلة محاصرة.

وفي الأردن، أيدت الحكومة تعديلات متتابعة على قانون الصحافة في البلاد بوصف ذلك خطوة رئيسية نحو الديمقراطية، إذ ألغت تلك التعديلات عقوبة السجن عن الصحفيين. ومع ذلك، فإن معظم الصحفيين والمعارضين الذين تم سجنهم خلال العقد المنصرم لم يدانوا بموجب قانون الصحافة، وإنما بموجب القانون الجنائي المتشدد، والذي ظل

دون تغيير بما في ذلك العديد من التشريعات القمعية التي يحتويها. وقد نصت التعديلات الأخيرة على فرض غرامات باهضة يمكن استخدامها بسهولة لخنق التغطية الصحفية الناقدة. وفي المغرب، حيث سجن أربعة صحفيين خلال بوصفه خطوة رئيسية للأمام، إذ 2007 السنوات الخمس الماضية، تفاخر المسؤولون بقانون مقترح للصحافة في عام سيقلل عدد الأمور التي يحظر الكتابة عنها. ولكن مشروع القانون، والذي كان قيد البحث في أواخر العام، أبقى على عدد من المواد المتشددة التي قد تقود إلى سجن الصحفيين أو إفلاسهم بفعل الغرامات الباهضة.

والأهم من ذلك، أن الحكومات أشاعت وهم التغيير في قطاع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ذي التأثير الكبير، والذي يظل معقلا لسيطرة الحكومة. فقد تبجحت الحكومتان السورية والتونسية بتحركهما نحو خصخصة الإذاعة والتلفزيون، ومع ذلك تم توزيع التراخيص بصورة انتقائية لأعوان النظام. فقد أطلقت سوريا محطات إذاعية خاصة في عام 2004، ولكنها منعت تلك المحطات من بث أخبار أو مواد سياسية. وفي أيلول (سبتمبر)، وبينما كان عدد كبير من مقدمي الطلبات ينتظرون ويتذمرون من بطء الاستجابة، سمحت السلطات التونسية لصهر الرئيس زين العابدين بن علي بإطلاق محطة إذاعية جديدة. أما المحطة التلفزيونية التونسية الخاصة الأولى، والتي تم ترخيصها في عام 2004، فيملكها رجل أعمال من مؤيدي النظام، ولا تختلف برامجها إلا قليلا عن برامج التلفزيون التونسي الحكومي.

وبالطبع، أثرت المحطات الفضائية العربية مثل قناة "الجزيرة" على احتكار الدول لوسائل الإعلام الإلكترونية، ولكنها لا تعوّض النقص في المحطات المحلية التي تغطي الأخبار المحلية وتوصلها إلى عدد كبير من الجمهور.

لقد نجحت الحكومات العربية في التحكم بالصحفيين المستقلين من خلال إعاقة تطور وسائل الإعلام، أو كما حدث في بلدان مثل مصر والمغرب واليمن من خلال تقليص مكتسبات حرية الصحافة من خلال حملات قمع دورية. وعلى الرغم من التصريحات التي تطلقها الولايات المتحدة، وإلى حد أقل الاتحاد الأوروبي، حول نشر الديمقراطية، لم توفر الجهات الغربية المانحة أية حوافز للحكومات من أجل القيام بإصلاحات ذات معنى. ففي اليمن على سبيل المثال، قامت شركة ميلينيوم تشالينج [التحدي الألفي]، وهي وكالة مساعدات تابعة للحكومة الأمريكية، بتعليق مشاركة اليمن في برامجها في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، مستشهدة بغياب الإصلاحات الديمقراطية وحرية الصحافة. ومع ذلك، استعادت اليمن مكانتها في عام 2007، مما أتاح لها تلقي ملايين الدولارات كإعانات تنموية. وبينما كانت المغرب تنفذ حملة قمعية ضد الصحافة في عام 2007، أقرت شركة ميلينيوم تشالينج حزمة مساعدات اقتصادية تبلغ 697,5 مليون دولار على فترة خمس سنوات—وهي أكبر منحة تقدمها هذه الوكالة منذ تأسيسها في كانون الثاني (يناير) 2004. وفي الأجزاء الأخرى من المنطقة، واصلت أموال المساعدات تدفقها، وبعضها لدعم وسائل الإعلام التي تخضع لسيطرة الدولة، أو تلك التي أعجزتها هذه السيطرة. وفي دول الخليج، حيث المساعدات المالية الغربية قليلة جدا أو غير موجودة، استعادت دول حليفة مثل السعودية وعُمان علاقاتها الثنائية القوية حتى بينما كانت تنفذ حملات قمع ضد حرية وسائل الإعلام.

يتعين على الجهات المانحة وجماعات حقوق الإنسان والجهات المنهمكة في نشر الديمقراطية، أن تعيد التفكير في استراتيجياتها كي تأخذ بالاعتبار الأساليب الجديدة التي تستخدمها الحكومات الاستبدادية. وكتب ستيفن هايدمان في التقرير الصادر عن مؤسسة بروكينغ، "لقد تكيفت [الأنظمة العربية] من خلال إعادة تنظيم استراتيجيات الحكم وتعديلها وفقا للظروف الدولية والإقليمية والمحلية الجديدة. فالأنظمة الاستبدادية لم تتراجع ببساطة عن الممارسات القسرية للتصدي للضغوط التي تطالب بالتغيير—على الرغم من أن القمع يظل عنصرا ظاهرا وفعالا في ترسانة الأنظمة العربية. وبدلا من ذلك قامت الأنظمة العربية بعملية يمكن وصفها على أفضل نحو بأنها 'تحديث للاستبداد'. هذه الاستراتيجيات الناشئة للحكم أضعفت المكتسبات التي تم تحقيقها بفضل برامج نشر الديمقراطية، وسيواصل تأثيرها في المستقبل".

أما جماعات مناصرة حرية الصحافة، فيتعين عليها السعي نحو رفع التكلفة السياسية والاقتصادية التي ستتبعها ويمكنها أن تبدأ بالكشف عن الإصلاحات الزائفة لقوانين الإعلام، الحكومات بسبب دوسها على حرية الصحافة وإزالة القناع عن الاعتداءات الخفية على الصحافة، وممارسة الضغوط على صانعي السياسة لتطوير معايير ذات معنى للتغيير. أما الجيوب المتناثرة لحرية الصحافة في المنطقة، فستتلاشى إذا لم يتصد الصحفيون لهذا التحدي الجديد.

جويل كمبانيا هو كبير منسقي برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلجنة حماية الصحفيين. وقد قاد بعثة للجنة حماية الصحفيين في المغرب ومصر في عام

مصر

شنت الحكومة حملة قمع ضد المعارضة السياسية، وحاولت إخماد التكهانات المتعلقة بصحة الرئيس حسني مبارك، وشرعت بهجوم متواصل ضد الصحفيين الناقدين والمدونين والعاملين مع الصحافة الأجنبية. وبحلول نهاية العام، كانت تجري حملة قمع شاملة، حيث كانت المحاكم المصرية تقاضي بحزم عدة محررين وصحفيين مستقلين بارزين. وبدأت السلطات عازمة على تضيق الحدود للصحافة الحرة والمدونين، الذين تزيد أعدادهم. في عام 2007، وضعت لجنة حماية الصحفيين مصر ضمن إحدى الدول التي شهدت أشد تراجع في حرية الصحافة، واستشهدت بزيادة كبيرة في عدد الاعتداءات على الصحافة

وفي كانون الثاني (يناير)، قامت السلطات باحتجاز هويدا طه متولي، وهي منتجة في قناة الجزيرة، بسبب عملها في إعداد فيلم وثائقي حول التعذيب في أقسام الشرطة المصرية. وفي 1 أيار (مايو)، أصدرت محكمة في القاهرة حكماً غيابياً على هويدا متولي بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة مقدارها 20,000 جنيه مصري (ما يعادل 3,600 دولار أمريكي). وقد أدانتها المحكمة بتهمة "الإضرار بالمصالح القومية للبلاد" وإيراد "مشاهد مخالفة للحقيقة". وظلت متولي تنتظر حتى نهاية العام، وهي في حالة سراح، مراجعة هذا الحكم من قبل محكمة استئناف. وخلال العامين الماضيين، قامت أجهزة أمن الدولة بمضايقات لعدة مدونين واعتقلت بعضهم لفترات قصيرة بسبب قيامهم بالكشف عن ممارسات التعذيب والمحسوبية والفساد التي ارتكبتها الحكومة

عبد الكريم سليمان، أو كريم عامر كما يسميه المدونون، هو طالب سابق في جامعة الأزهر في القاهرة، وهي جامعة عريقة تدرس الشريعة الإسلامية السنية، وقد اتهم الجامعة بأنها تنشر الأفكار المتطرفة. كما انتقد الرئيس مبارك، وأشار له بصفة دكتور. وقد صدر حكم ضد سليمان بالسجن لمدة أربع سنوات في فبراير من أجل "نشر أخبار من شأنها تكدير السلم العام" و"الإضرار بسمعة البلاد" والتحريض ضد الإسلام. وكان ذلك أول حكم يصدر في مصر ضد مدون. كما كان مقدمة لملاحقات قضائية شبيهة. ففي أواسط نيسان (إبريل)، تم اعتقال عبد المنعم محمود، وهو [أنا إخوان] Ana-Ikhwam مدون آخر، واحتجز لعدة أسابيع. ويبدو أن جريمته هي أنه استخدم مدونته المسماة للكشف عن التعذيب الذي يتعرض له المدنيون على يد قوات الأمن المصرية، وشجب ممارسة الدولة في محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وقد اتهمته السلطات بالتحريض بالحكومة والانتماء لحركة الإخوان المسلمين، وهي أكبر مجموعة في المعارضة، وتم حظرها منذ عام 1954 ولكن تم التغاضي عن وجودها كقوة سياسية تعمل خلف وعلى امتداد العام، واصلت الحكومة اعتقال أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في حملة قمع متصاعدة. الستار

وفي أواخر الصيف، وجهت السلطات اهتمامها للصحافة المناكفة المستقلة في البلاد، والتي ظلت مصدراً لقلق متزايد بين كبار المسؤولين الحكوميين. وقد تحققت حيويتها وشعبيتها المتزايدة على حساب الصحف التي تديرها الحكومة، والتي "تراجعت بسبب ركودها... وبسبب الفساد المالي"، وفقاً لما قاله الكاتب في صحيفة "الأهرام" سلامة أحمد سلامة.

في آب (أغسطس) بدأ الصحفيون المستقلون يصدرون تكهنات حول الوضع الصحي للرئيس مبارك الذي يبلغ من العمر 79 عاماً، بعد أن احتجب عن الأنظار لمدة عدة أيام دون أن تقدم حكومته أي تفسير لذلك. ووجه وكيل نيابة أمن الدولة تهمة ضد إبراهيم عيسى، محرر جريدة "الدستور" المستقلة، بأنه نشر تقارير حول صحة مبارك "من شأنها وأوردت وسائل الإعلام الرسمية وجماعات محلية لحقوق الإنسان". "تكدير السلم العام والإضرار بالمصلحة العامة إن إبراهيم عيسى سوف يمثل أمام محكمة أمن الدولة في 1 تشرين الأول (أكتوبر). وأعربت لجنة حماية الصحفيين عن انشغالها العميق وأشارت إلى أن تلك المحاكم كانت معروفة بعدم إصدارها أية أحكام بالبراءة وعدم سماحها بالاستئناف. وقامت السلطات لاحقاً بتحويل قضية عيسى إلى محكمة جنح القاهرة، حيث كانت قيد النظر في أواخر العام.

الدستور" التي تعد من أبرز "واعتبر العديد من الصحفيين أن محاكمة عيسى كانت تصفية حسابات مع جريدة عامار. وكانت "الدستور" قد منعت من الصدور في عام 1997 26 الأصوات الناقدة لنظام الرئيس مبارك الممتد منذ ثم عادت من جديد في عام 2004 على أثر وعود حكومية بفتح النظام السياسي (وهو العام نفسه الذي قطع به الرئيس مبارك وعودا بإصلاح القوانين التي تفرض أحكاما بالسجن على الصحفيين، وهي وعود لم تتحقق).

في الوقت الذي تحرك فيه وكلاء النيابة ضد إبراهيم عيسى، شنت الصحافة المدعومة من الحكومة حملة مكثفة ضد الصحفيين المستقلين الذين أثاروا الأسئلة حول صحة الرئيس مبارك

مرسي عطا الله، رئيس مجلس إدارة صحيفة "الأهرام" الحكومية، كتب في صحيفته بأن "أعداء" مصر يلجأون إلى الشائعات ويستغلون "الفوضى التي عمت قطاع الصحافة". وأضاف إن هذه "الفوضى هي التي سمحت تحت غطاء حرية الصحافة بالدوس على التقاليد والأخلاق والأعراف، وتجاوز الخطوط الحمراء

كما أصدرت السيدة الأولى، سوزان مبارك، توبيخا غير مألوف أثناء مقابلة مع قناة "العربية" الفضائية، وقالت إن صحة زوجها "ممتازة" وأنه "يجب أن يكون هناك عقوبة للصحفي أو البرنامج التلفزيوني، أو الصحيفة التي تقوم بنشر شائعات". وأعلن المجلس الوطني للصحافة الذي تسيطر عليه الحكومة ويصدر التراخيص والخطوط الإرشادية للصحف، إنه شكل لجننتين لتقييم التغطية الصحفية حول صحة الرئيس مبارك، "ولتحديد طبيعة الإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها

وكان إبراهيم عيسى أحد أربعة محريين صحفيين مستقلين معارضين أدينوا خلال محاكمات منفصلة بتهمة "نشر أخبار كاذبة". إذ أدين أيضا في تلك المحاكمات وائل الأبراشي محرر المجلة الأسبوعية "صوت الأمة"، وعادل وكان "الفجر"، وعبد الحليم قنديل، المحرر السابق للأسبوعية المعارضة "الكرامة" حمودة محرر أسبوعية المحررون الأربعة قد نشروا مقالات تستنكر التعليقات التي أدلى بها مبارك حول جماعة حزب الله الشيعية، وتنتقد مسؤولين كبارا من ضمنهم نجل الرئيس، جمال مبارك

رفع هذه الدعوى القضائية الخلاقية محامون ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والذي يرأسه الرئيس مبارك، بينما يوجه سياساته نجله جمال، والذي يعتبره العديون بأنه سيكون الرئيس المقبل. وقد أثارت أحكام الإدانة استنكارا واسعا بين الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر وبلدان عربية أخرى. وقال تحالف يضم 33 منظمة للمجتمع المدني في بيان صحفي مشترك، "يبدو أن الحكومة ما عادت تحتمل هامش الحرية المعتاد المتوفر للصحافة والمنظمات غير الحكومية، وأنها تخطط لمصادرة ذلك الهامش

وقد تم تنظيم تظاهرة في 20 أيلول (سبتمبر) في القاهرة لإدانة هذه الملاحقات القضائية، وشارك فيها صحفيون ونشطاء للدفاع عن الحقوق السياسية، وتحدث إبراهيم عيسى أمام المتظاهرين وقال ساخرا وموجها الشكر للرئيس مبارك لأنه وهبه "شرف أن يكون ضمن أشد معارضيه" والتخطيط لسجنه. وقال عيسى، "لا بد لليل الطويل في مصر أن ينجلي ولا بد للقيء أن ينكسر. لقد ذهب العديون إلى السجن لمساعدة مصر في طريقها للحرية

وأثناء التظاهرة ذاتها، تحدث جلال عارف، وكان حينها نقيب الصحفيين المصريين، وحذر مما دعاه "الاعتداءات التي لم تكن تستهدف بضعة صحفيين فحسب، بل الديمقراطية والحياة السياسية والثقافية بأكملها". وتحدث أيضا حسام عيسى، وهو خبير قانوني بارز، ووصف الحكم الصادر من المحكمة ضد المحررين الصحفيين الأربعة بأنه "هراء". وقال إنهم خضعوا لمحاكمات لأنهم ببساطة وقفوا ضد الفساد والخطة المتصورة لتمهيد السبيل أمام جمال مبارك ليحكم مصر

ولكن حلقة الصحفيين الذين جرت محاكمتهم بسبب عملهم ظلت تتوسع. ففي 24 أيلول (سبتمبر)، أدانت المحكمة ثلاثة اليومية المعارضة، بتهمة القذف، وحكمت عليهم بالسجن لمدة عامين، "محررين صحفيين يعملون لصحفية" الوفد وذلك بحسب ما أوردت الصحيفة. وقد تم توجيه اتهامات لرئيس التحرير أنور الهوراي، ونائب رئيس التحرير محمد غلاب، والمحرر السياسي عامر سالم بموجب المادة 102 من القانون الجنائي، والذي يسمح باحتجاز أي شخص ينشر

أخباراً "تشهيرية تقلق السلم العام، وتنتشر الرعب بين المواطنين، أو تتسبب بالأذى أو الضرر للمصلحة العامة". وقد تم الإفراج عن المحررين الثلاثة حتى النظر بالاستئناف

هذه الدعوى القضائية أيضا رفعها محامون مرتبطون بالحزب الحاكم، إذ اتهموا محرري الصحيفة "بنشر أخبار زائفة ونسبتها خطأ لوزير العدل، مما أساء للقضاء المصري والقضاة"، وذلك حسب ما أوردته صحيفة المصري اليوم. وكانت صحيفة "الوفد" قد تعرضت في مقال صدر في كانون الثاني (يناير) لمتول وزير العدل ممدوح مرعي أمام اللجنة البرلمانية، حيث شكك بقدرات قضاة المحاكم العادية

وفي 22 تشرين الأول (أكتوبر)، نظمت 22 صحيفة مستقلة ومن صحف المعارضة إضرابا استمر ليوم واحد وقد استغل شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي هذه المناسبة احتجاجا على تصاعد الاعتداءات ضد الصحافة المستقلة لتوجيه انتقادات للصحافة المستقلة، إذ أوردت وكالة أسوشيتد برس عن طنطاوي قوله "إن الشريعة الإسلامية ساوت". "بين الجميع في عقوبة جريمة القذف التي فيها عدوان أقيم على الأطهار الأخيار من الرجال والنساء

وفي 11 تشرين الأول (أكتوبر) أعربت نقابة الصحفيين المصريين عن صدمتها جراء تصريحات الشيخ طنطاوي. وقالت النقابة يبدو إنه "يشارك من موقعه الرفيع في حملة التحريض المتصاعدة ضد الصحافة والصحفيين وأصحاب الرأي".

كتب ملخصات البلدان كبير منسقي البرامج، جويل كمبانيا، والموظف في قسم الأبحاث، إيفان كراكشيان، والممثل * الإقليمي، كمال الدين العبيدي

العراق

الحرب في العراق هي أشد النزاعات فتكا بالصحفيين في التاريخ الحديث، وقد أبتقت البلاد على رأس قائمة الأماكن الخطرة لعمل الصحفيين في العالم. قتل اثنان وثلاثون صحفيا واثنان عشر عاملا مساعدا خلال العام الماضي، مما رفع الحصيلة الكلية، وهي حصيلة قياسية، إلى 174 قتيلا من العاملين في وسائل الإعلام أثناء أدائهم لعملهم منذ الاجتياح وقد يكون لتحسن الوضع الأمني في أجزاء من البلاد خلال عام 2007 أثر على الأمريكي في آذار (مارس) 2003 حالات مقتل الصحفيين، إذ أن معظم الحالات حدثت في الأشهر السبعة الأولى من العام

الأغلبية العظمى من الضحايا ظلت من بين العراقيين، وكان معظمهم قد استهدفوا بالقتل من قبل الجماعات المسلحة، وقتلوا دون أن يخضع الجناة لأي عقاب. ومنذ بدء الحرب، كان تسعة من كل عشرة حالات قتل فيها صحفيون، هم من الصحفيين العراقيين العاملين مع وسائل الإعلام المحلية العديدة التي انبثقت بعد الإطاحة بصادم حسين، أو ممن يعملون كمراسلين صحفيين في خطوط المواجهة لحساب مؤسسات إعلامية دولية

وكان المسؤولون عن معظم حالات القتل هم من الجماعات المسلحة مثل المتطرفين السنة، والمليشيات السنية وعادة ما تكون الدوافع غامضة. الفوضى التي عمت أجزاء كبيرة من البلاد والشيعية وغيرها، ومسلحين مجهولين جعلت من الصعب تحديد ما إذا كان الضحايا قد استهدفوا بالقتل بسبب عملهم أو بسبب الطائفة التي ينتمون لها، أو انتماءاتهم السياسية—أم إنهم كانوا ببساطة ضحية للعنف العام. وفي معظم الحالات، من الممكن أن بعض الصحفيين تم استهدافهم بسبب عملهم السابق كترجمين للجيش الأمريكي، مما يعقد مهمة تحديد الدوافع

ومع ذلك، كان هناك أدلة عديدة على قيام الجماعات المسلحة باستهداف الصحفيين بقسوة بسبب تغطيتهم الصحفية أو بسبب آرائهم المنشورة. كما أن العمل لوكالة أنباء أجنبية، حيث يمكن الاشتباه بأن العراقيين الذين يعملون معها يمارسون نشاطات تجسسية، أو مع وكالات إخبارية تعتبر معادية لطائفة معينة، قد يعني حكما بالإعدام على الصحفي. وقد أجبرت التهديدات العديدة من الصحفيين العراقيين على العيش بالخفاء، وترك المهنة نهائيا أو الهرب من البلاد

في حالة تمثل نموذجا للأخطار الماثلة، قتلت المراسلة الصحفية سحر حسين علي الحيدري على يد مسلحين في الموصل في حزيران (يونيو)، وكانت تعمل مع الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينبا)، والوكالة الإخبارية المستقلة وكانت سحر الحيدري تتسوق في "أصوات العراق"، كما كانت تساهم في عدد من وسائل الإعلام العراقية الأخرى "حي الهدباء في الموصل عندما ترجل أربعة مسلحين مجهولين من سيارة وأطلقوا عليها الرصاص وغادروا المكان، وأخذوا معها هاتفها المحمول. وكانت سحر الحيدري، وفقا لما أوردته الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، تغطي هجوما انتحاريا على مركز للشرطة في بلدة الرابية القريبة. ولاحقا في يوم مقتلها قام ضابط شرطة بالاتصال بهاتفها لإطلاعها على مزيد من المعلومات حول الموضوع الذي كانت تقوم بتغطيته، فأجاب القتلة على الهاتف وقالوا، "لقد ذهبت إلى جهنم". وكانت الحيدري قد تلقت العديد من التهديدات بالقتل. وفي رسالة إلكترونية أرسلتها إلى لجنة حماية أذار/مارس، قالت إن اسمها كان الرابع على قائمة اغتيال تضم صحفيين وضباط شرطة. وكانت 22 الصحفيين في تلك القائمة قد وزعت في جميع أرجاء الموصل وتم إصاقها على باب منزلها. ووفقا لوكالة "أصوات العراق"، أصدر القائمة "أمير الدولة الإسلامية في الموصل"، وهو القائد المحلي للدولة الإسلامية في العراق، المرتبطة بتنظيم القاعدة.

ظلت الصحافة تعاني من عمليات الاختطاف، كما هو الحال لجميع السكان بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، اختطفت المراسلة الصحفية جمانة العبيدي التي تعمل مع إذاعة العراق الحر واحتجزت لمدة أسبوعين تقريبا، وذلك على يد مسلحين اقتادوها من سيارة كانت تقلها إلى مهمة صحفية في وزارة البيئة في 22 تشرين الأول (أكتوبر). وقد قتل سائق السيارة.

أما المتبقون منهم، فعادة ما تكون. وبسبب الوضع الخطر في بغداد، ظل عدد المراسلين الصحفيين الأجانب يتناقص تحركاتهم مدروسة ومحددة بدقة خشية من التعرض لاختطاف أو اعتداء. وبالنسبة للعديد، فإن الطريقة الوحيدة لزيارة بعض مناطق البلاد هي مرافقة الجيش، أو السفر بحيلة شديدة وبمساعدة حراس أمنيين. وقد قلصت المخاطر قدرة الصحفيين—وخصوصا الفرق التلفزيونية الملفتة للانتباه—على القيام بالتغطية الصحفية من الميدان، كما أجبرت وكالات الأنباء على الاعتماد بصفة متزايدة على العراقيين لجمع الأخبار والمعلومات من مناطق تعتبر شديدة الخطورة للغربيين.

الدور المتنامي للصحفيين العراقيين كمراسلين في خطوط المواجهة تسبب بزيادة الإصابات فيما بينهم. فقد قتل في تموز (يوليو) خالد و. حسن، الذي يبلغ من العمر 23 عاما ويعمل مراسلا صحفيا و مترجما لصحيفة "نيويورك"، وذلك بينما كان يقود سيارته متوجها إلى عمله في حي السيدة الذي يقع في جنوب وسط بغداد. وخلال الشهر "تاييمز ذاته، قتل نمير نور الدين الذي كان يعمل مصورا في وكالة رويترز ويبلغ من العمر 22 عاما، إضافة إلى مساعده سعيد شماغ، وذلك في شرق بغداد أثناء هجوم شنته مروحية أمريكية بحسب روايات الشهود. وفي أيار (مايو)، قتل بي. سي"، و فني الصوت سيف ليث يوسف، وذلك في. المصور علاء الدين عزيز الذي يعمل مع محطة أخبار "أي كمين وقعا به أثناء عودتهما إلى بيتهما من مكتب المحطة في بغداد.

واجهت بعض المؤسسات الصحفية الدولية صعوبات في إيجاد صحفيين محليين للعمل لديها. فقد قال مدير مكتب بغداد لصحيفة نيويورك تايمز، جون ف. برنز، لمجلة "نيويورك أوبزيرفر" بأن "عدد الأشخاص المتوفرين أخذ يتضاءل"، وأشار إلى أن "العمل لمؤسسات أمريكية في العراق—أكان ذلك للسفارة أو القوات المسلحة أو المؤسسات الإعلامية—ينطوي على مخاطر شديدة". وقال بيرنز إن عددا كبيرا من الموظفين العراقيين هربوا إلى الأردن أو سوريا.

حالات قتل المراسلين الصحفيين الأجانب أصبحت قليلة إذ قلل هؤلاء الصحفيون من ظهورهم وزادوا احتياطياتهم الأمنية. قتل صحفي أجنبي واحد خلال عام 2007. ففي 6 أيار (مايو)، قتل المصور الصحفي الروسي المستقل ديمتري تشيبوتاييف بينما كان يرافق القوات الأمريكية، وذلك في انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق استهدفت عربة عسكرية أمريكية في محافظة ديالى الواقعة إلى الشمال الشرقي من بغداد، وأدت أيضا إلى مقتل ستة جنود أمريكيين. وبشكل الجيش الأمريكي مصدرا آخر للخطر على سلامة الصحفيين. فقد قتل 16 صحفيا على الأقل بنيران القوات الأمريكية منذ آذار (مارس) 2003. الهجوم الذي حدث في تموز (يوليو) وأدى إلى مقتل مصور وكالة رويترز ومساعده—إضافة إلى تسعة عراقيين آخرين في حي الأمين الثانية—جرى خلال غارة جوية أمريكية. وقال

الجيش في بيان أصدره إن الجنود تعرضوا لإطلاق نيران "وكانوا في وضع اشتباك واضح" مع قوات معادية عندما قتل موظفا وكالة رويترز. وفي تموز (يوليو) طالبت وكالة رويترز بإجراء تحقيق بعد أن قالت إن دليلا جديدا ظهر يتعارض مع وصف الجيش الأمريكي للوقائع، وقالت إن القوات الأمريكية، وفقا لشهود عيان، أطلقت نيرانها دون تمييز.

وجدت لجنة حماية الصحفيين إن الجيش الأمريكي تقاعس عن إجراء تحقيق كامل، أو تقديم سرد ملائم لحالات قتل الصحفيين في العراق. قامت لجنة حماية الصحفيين بتقديم طلب للكشف عن معلومات بموجب القانون الأمريكي لحرية الوصول إلى المعلومات، وعلى أثر ذلك كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن التحقيق الذي أجرته في عام 2004 وبرأت على أساسه الجنود الأمريكيين من قتل صحفيين اثنين يعملان مع قناة "العربية" قرب نقطة تفتيش في بغداد في ذلك العام. وقد قصر التقرير عن تناول تقارير شهود العيان المناقضة لاستنتاجات وزارة الدفاع، بما في ذلك تصريحات من موظفي قناة العربية بأن جنديين أمريكيين على الأقل قاما بإطلاق الرصاص مباشرة على سيارة الصحفيين القتيلىين. كما لم يتناول التقرير شهادة موظفي قناة "العربية" بأن دبابة أمريكية قد تكون اصطدمت اصطداما وكذلك لم يوفق التقرير بين استنتاجات خفيفا مع سيارة الصحفيين قبل لحظات من قيام الجنود بإطلاق الرصاص. بأن الإضاءة في نقطة التفتيش كانت ضعيفة "الجيش وبين تصريحات قناة "العربية

وفي أماكن أخرى، قامت القوات الأمريكية بمضايقة صحفيين أو إعاقة عملهم في عدد من الحالات. ففي شباط (فبراير)، داهمت القوات الأمريكية مقر نقابة الصحفيين العراقيين وعمدت إلى تخريب محتويات المكان بينما احتجزت الموظفين لفترة قصيرة، وذلك وفقا لما أورده صحفيون عراقيون محليون. وواصل الجيش الأمريكي ممارسته باحتجاز الصحفيين لفترات غير محددة. وفي نيسان (إبريل)، مر عام كامل على احتجاز المصور بلال حسين الذي يعمل مع وكالة أسوشيتد برس والحائز على جائزة بولتزر للصحفيين، وهو محتجز لدى الجيش الأمريكي دون أن توجه له أية اتهامات

قامت القوات الأمريكية باحتجاز بلال حسين في 12 نيسان (إبريل) 2006 في مدينة الرمادي الواقعة غرب العراق، وأودعته في سجن في العراق بسبب "ضرورات أمنية". ولكنه لم يعرض على محاكمة ولم توجه له أية اتهامات، كما لم يكشف الجيش عن أية أدلة تشير إلى مخالفات جنائية. ومنذ ذلك الوقت، أصدر مسؤولون أمريكيون عددا كبيرا من المزاعم التي ما انفكت تتبدل ضد هذا الصحفي. فقد اتهم مسؤولون عسكريون أمريكيون بلال حسين بأنه كانت لديه معرفة مسبقة بهجوم شنه المتمردون، ولكنهم لم يقدموا دليلا على هذا الاتهام. ووفقا لوكالة أسوشيتد برس، زعم المسؤولون في مرحلة من المراحل إن بلال حسين اشترك في عملية قام خلالها المتمردون باختطاف صحفيين عربيين في مدينة الرمادي—وقالت الوكالة إنها حققت في هذا الزعم ووجدت أنه غير صحيح. فالصحفيان اللذان تعرضا للاختطاف لم يتهما بلال حسين بالمشاركة في الاختطاف؛ وبدلا من ذلك امتدحاه لأنه قدم لهما مساعدة عندما تم الإفراج عنهما. ووفقا لوكالة أسوشيتد برس، فإن الدليل الوحيد الذي قدمه الجيش لدعم مزاعمه هو صور للصحفيين المخطفين وجدت في الكاميرا التي يستعملها بلال حسين، التقطها لهما بعد الإفراج عنهما. وأعربت وكالة أسوشيتد برس عن اعتقادها بأن بلال حسين احتجز بسبب عمله في تصوير وتوثيق القتال في منطقة الأنبار. وأخيرا، قال الجيش الأمريكي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 إنه سيحيل قضية بلال حسين إلى القضاء العراقي بسبب "ظهور دليل جديد". وظل ذلك الدليل طي الكتمان في نهاية العام

لم يكن احتجاز بلال حسين حدثا منعزلا. فوفقا لأبحاث لجنة حماية الصحفيين، احتجزت القوات الأمريكية عشرات الصحفيين، ومعظمهم عراقيون. وفي حين تم الإفراج عن معظمهم بعد فترة احتجاز قصيرة، ولكن في ثماني حالات وثقتها لجنة حماية الصحفيين، تم احتجاز صحفيين عراقيين لمدة أسابيع أو أشهر دون توجيه اتهامات ودون إدانتهم. بارتكاب أية مخالفات. وفي جميع تلك الحالات، تم الإفراج عن الصحفيين دون إثبات أية اتهامات

واصلت الحكومة العراقية ارتكاب أنواع عديدة من الإساءات ضد حرية الصحافة تتضمن الرقابة والاحتجاز التعسفي والتهديدات والاعتداءات الجسدية والمضايقات. وفي 1 كانون الثاني (يناير)، أصدرت وزارة الداخلية العراقية، والتي أنشأت وحدة خاصة لمراقبة التغطية الصحفية "غير الدقيقة"، أمرا بإغلاق مكتب بغداد التابع لمحطة "الشرقية" التلفزيونية بسبب التحريض على العنف الطائفي وإيراد أخبار كاذبة. وقد صدر قرار الإغلاق بعد أن عرضت المحطة تغطية صحفية لعملية إعدام صدام حسين في 30 كانون الأول (ديسمبر) 2006، وقد ارتدى المذيع أثناء

وقد أشارت المحطة لصدام حسين بلقب "الرئيس"، بينما. العرض ملابس سوداء حدادا على الرئيس العراقي السابق دعت المحطات التلفزيونية الحكومية "الطاغية" و "المجرم". وقد قررت المحطة الفضائية إغلاق مكتبها في بغداد بسبب الشواغل الأمنية، ولكنها واصلت بثها من مكتبها في دبي

عمد المسؤولون إلى إعاقة عمل الصحافة من جديد في 13 أيار (مايو)، عندما أعلن اللواء عبد الكريم خلف، وهو المتحدث باسم وزارة الداخلية، إنه سيتم منع الصحفيين من الوصول إلى أماكن الانفجارات لمدة ساعة بعد حدوثها. وقال إن الحظر سيعمل على حماية الصحفيين من انفجارات تالية في المواقع ذاتها، وأضاف "لا نريد العبث بالأدلة قبل وصول المحققين"، ثم تابع القول بأنه "لا يريد تزويد الإرهابيين بمعلومات حول ما إذا كانوا حققوا أهدافهم". وقال صحفيون للجنة حماية الصحفيين بأنهم يعتبرون الحظر كمحاولة لتقييد التغطية الصحفية لأعمال العنف. وقد فرضت الشرطة العراقية أمر الحظر بعد يومين على صدوره، إذ قامت بمنع صحفيين من تغطية تبعات تفجير مزدوج في ميدان الطيران في بغداد. وقد منعت الشرطة المصورين من الوصول إلى مكان الانفجار، وقامت بإطلاق الرصاص في الهواء لتفريق الصحفيين. وقد تواصل الحظر وظل مفروضا بحلول نهاية العام

وردت على مر العام تقارير عديدة حول مضايقات قامت بها قوات الأمن ضد الصحفيين من خلال الاعتداء عليهم جسديا ومصادرة الصور التي التقطوها والتحقيق معهم وطردهم من المؤتمرات الصحفية أو من المكاتب الرسمية

في 25 شباط (فبراير)، قامت قوات تابعة لوزارة الداخلية بمداومة مكاتب شركة وسن الإعلامية في بغداد واحتجزت 11 موظفا. وزعمت الوزارة إن شركة وسن التي توفر دعما فنيا لوكالات الأنباء قد زودت قناة "الجزيرة" الفضائية بفيلم يظهر امرأة عراقية ادعت أنها تعرضت للاغتصاب من قبل ثلاثة ضباط شرطة عراقيين. وقد أنكرت الشركة إنها زودت قناة "الجزيرة" بالفيلم وأشارت إلى أن المقابلة المذكورة تم بثها من قبل عدة وكالات إخبارية وكانت متوفرة على نطاق واسع. وقد تم اتهام موظفي الشركة بالتحريض على الإرهاب بموجب قانون مكافحة الإرهاب العراقي، ولكن بعد عدة أشهر أمرت محكمة جنائية في بغداد بإسقاط الدعوى والإفراج عن الموظفين

لم تشهد منطقة كردستان العراقية عنفا بالمستوى الذي شهدته سائر المناطق العراقية، وتمكن الصحفيون المستقلون من اكتساب مجال للتغطية الصحفية الناقدة. ولكن في عام 2007، تعرض الكتاب الناقدون لعدة اعتداءات عنيفة قام بها عملاء للحكومة، إضافة إلى دعاوى قضائية رفعها سياسيون لا يحتملون النقد. جرى أحد تلك الاعتداءات في تشرين الأول (أكتوبر)، حيث قام أربعة رجال مسلحين يرتدون ملابس عسكرية باختطاف الصحفي ناسي عبد الرحيم رشيد والاعتداء عليه، وهو صحفي يقطن في حلبجة ويكتب في الموقع الإخباري على شبكة الإنترنت "كردستان بوست". وكان المسلحون يستقلون سيارة أقتادوا فيها رشيد لمدة ساعتين حيث غطوا رأسه بكيس وقيدوا يديه وقدميه، ثم توقفوا في منطقة نائية. وهناك، بدأ المسلحون بلكمة ورفسه وتهديده. وكان رشيد قد انتقد في كتاباته السلطات الكردية وممارسات قوات الأمن الكردية المعروفة باسم أسايش

في تشرين الثاني (نوفمبر)، قام وفد من لجنة حماية الصحفيين بزيارة مدينة أربيل في شمال العراق، حيث أعرب الوفد عن قلقه جراء الاعتداءات، وانشغاله بسبب قانون الصحافة المعروض على البرلمان الكردي. ووفقا لصحفيين محليين، تم إقرار القانون في نهاية العام، وهو يفرض غرامات قدرها 10 مليون دينار (ما يعادل 8,200 دولار أمريكي) على مخالفات تمت صياغتها بطريقة غامضة مثل تكدير الأمن، ونشر الخوف، وتشجيع الإرهاب. ونظرا للأوضاع المالية الصعبة للصحف المستقلة ويعمل العديد منها بخسارة أو دون ربح—فإن اللغة المطاطة للقانون قد يتم استغلالها لإفلاس تلك المطبوعات الناقدة. ويسمح القانون أيضا للحكومة بتعليق إصدار الصحف وسجن الصحفيين بموجب مواد أخرى من القانون الجنائي. وقال مسعود البرزاني، رئيس الحكومة الإقليمية، في كانون الأول (ديسمبر) بأنه سوف يعمل على نقض القانون وإعادته إلى البرلمان لصياغته من جديد

إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة

إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة

الصراع المرير على السلطة بين الفصليين الفلسطينيين حماس وفتح، جعل الصحفيين معرضين للمضايقات والاعتداءات، وقد قتل موظفان محليان يعملان في وسائل الإعلام، واختطف مراسل محطة "بي. بي. سي" ألان جونستون، مما يوضح المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون. كما يتعرض الصحفيون الذين يغطون العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا إلى عسف متواصل على يد القوات الإسرائيلية.

ظلت الصحافة تحت شبهات متواصلة (وخطر مستمر) بسبب التحيز المتصور في تغطيتها الصحفية. وقد تعرضت العربية لتهديدات من جهات متعارضة: فحماس اتهمت "العربية" "القناتان الفضائيتان العربيتان" "الجزيرة" و بالتحيز، بينما زعمت فتح إن "الجزيرة" منحازة إلى حماس في تغطيتها. وقال صحفيون للجنة حماية الصحفيين إن قنبلة انفجرت على مدخل مكتب قناة "العربية" في مدينة غزة في 22 كانون الثاني (يناير)، وأدت إلى أضرار بالغة. في الضفة "ووفقا لتقارير صحفية، ظل مسؤولون في حركة فتح يطالبون على مر العام بإغلاق مكاتب قناة "الجزيرة الغربية وغزة

وخلال أسبوع من القتال الفصائلي الشديد في أيار (مايو)، قتل صحفي وموظف إعلامي إداري في غزة. ففي 13 أيار (مايو)، قامت قوات الأمن الرئاسي في منطقة تخضع لسيطرة فتح في الجنوب الغربي من مدينة غزة، بإيقاف سيارة تكسي تقل سليمان عبد الرحيم العشي، وهو محرر صحيفة "فلسطين" اليومية المرتبطة بحركة حماس، ومحمد مطر عبود، ويعمل في الصحيفة مديرا للتوزيع، وذلك بحسب ما قاله رئيس تحرير الصحيفة، مصطفى الصواف، للجنة حماية الصحفيين. وبعد استجوابهما من قبل كتائب شهداء الأقصى، وهي جماعة مقاتلة تابعة لحركة فتح، تم اقتيادهما إلى شارع عام قرب مقر أنصار الأمني التابع لفتح، حيث تم قتلها بالرصاص هناك، وذلك وفقا لأقوال حامد عبود، شقيق محمد عبود.

بعد يومين من ذلك، قام رجال مقنعون باختطاف مدقق يعمل مع الصحيفة الإسلامية الأسبوعية "الرسالة"، حيث قاموا بتقييده والتحقيق معه، وذلك حسب أقوال صحفي ومحرر يعملان في الصحيفة. وقال المدقق الصحفي أسامة أبو مسامح إن المختطفين اقتادوه إلى شارع قريب من المقر الرئاسي، واتهموه بالعمل ضدهم، وأطلقوا الرصاص على ساقيه من مسافة قريبة.

حوصر عشرات الصحفيين في 16 أيار (مايو) عندما قام مسلحون من حركة فتح باحتلال سطح مبنيي برج الشوى والحوصري وبرج الجوهرة، اللذين يضمان مكاتب وسائل الإعلام المحلية والدولية مثل قناة "الجزيرة" ومحطة "بي. بي. سي" وقال صحفيون للجنة حماية الصحفيين إن مسلحي حركة فتح تبادلوا إطلاق النار مع مقاتلي حركة حماس "بي. بي. سي" الذين كانوا على الأرض، وبذلك علق الصحفيون بينهم وسط قتال عنيف. وقام الصحفيون بتغطية حية للقتال من داخل المبنى؛ ولم تحدث بينهم أية إصابات.

تبع القتال هدنة ضعيفة استمرت لمدة شهر فقط، إذ اندلع قتال فصائلي في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وقتل على أثرها ما لا يقل عن 116 فلسطينيا، معظمهم من المسلحين، كما أصيب مئات الأشخاص بجراح حين هزمت قوات حركة حماس القوات الموالية لحركة فتح في غزة أثناء قتال عنيف استمر لمدة خمسة أيام في أواسط حزيران (يونيو). بعد ذلك قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحل الحكومة الفلسطينية، وأقال رئيس الوزراء إسماعيل هنية الذي ينتمي لحركة حماس منهيًا بذلك تقاسما متوترا للسلطة استمر لثلاثة أشهر. شكل عباس حكومة طارئة في الضفة الغربية ترأسها سلام فياض. وسيطرت حركة حماس سيطرة كاملة على قطاع غزة تحت القيادة الفعلية لإسماعيل هنية.

كان للانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة أثر كبير على وسائل الإعلام الفلسطينية، إذ تزايد الصراع الفصائلي ضمن وسائل الإعلام وتزايد استهداف وسائل الإعلام التي تعتبر مرتبطة مع فصيل معين. وفي حزيران (يونيو)، قام مسلحون ينتمون لحركة حماس بمداومة مرافق البث الفلسطيني الرسمي، بما في ذلك تلفزيون "فلسطين"، وإذاعة "صوت فلسطين"، وقاموا بمصادرة المعدات وأحرقوا مرافق البث، وذلك وفقا لأقوال محمد الداودي، رئيس المحطة التلفزيونية. وقد عملت المحطة تحت سلطة الرئيس عباس. وقال الداودي للجنة حماية الصحفيين إن حكومة حماس أصدرت لاحقا بيانا منعت فيه تلفزيون فلسطين من البث في غزة.

وفي الضفة الغربية، انهمكت قوات فتح بحملة قمع خاصة بها ضد وسائل الإعلام المؤيدة لحركة حماس. ففي 12 حزيران (يونيو)، قام عناصر من الحرس الرئاسي بمهاجمة محطة "الأقصى" التلفزيونية في رام الله التي تديرها وبحلول أيلول. حركة حماس، وصادروا المعدات واعتقلوا ثلاثة موظفين، بحسب ما أوردت وكالة رويترز (سبتمبر)، قامت قوات الأمن بإغلاق تلفزيون "الأقصى" ومنعت المحطة من العمل في الضفة الغربية. وفي الشهر ذاته، قام مسلحون تابعون لأجهزة الأمن الفلسطينية ولحركة فتح بإحراق نسخ من صحف مؤيدة لحماس—الصحيفة اليومية "فلسطين"، والصحيفة الإسلامية الأسبوعية "الرسالة—وذلك في رام الله في الضفة الغربية بحسب ما قاله ولاحقا على ذلك قام وزير الإعلام التابع لحركة فتح، رياض المالكي، محررو تلك الصحف للجنة حماية الصحفيين يحظر توزيع تلك الصحف.

استغل عناصر من الخارجين عن القانون الفوضى التي حدثت في غزة، فعمدوا إلى اختطاف صحفيين أجانب كوسيلة للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم. وكانت عمليتا اختطاف ألان جونستون، واختطاف المصور جيمي رازوري الذي يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية لمدة أسبوع، قد سلطنا الضوء على هذه النزعة

كان قادة حماس تواقين للظهور بأنهم يستطيعون السيطرة على المجموعات المنشقة واستعادة الأمن، لذلك سعوا بنشاط للإفراج عن ألان جونستون من خلال الضغط على عشيرة دغموش القوية. ويعتقد أن أحد أفراد العشيرة، ممتاز دغموش، يرأس جماعة جيش الإسلام، وهي مجموعة فلسطينية مغمورة كانت تحتجز جونستون، وذلك وفقا لتقارير صحفية ومصادر لجنة حماية الصحفيين. ومن جهتهم، قام الصحفيون المحليون والأجانب بتنظيم تظاهرات عديدة للمطالبة بالإفراج عن الصحفيين المحتجزين. وفي 4 تموز (يوليو)، قامت المجموعة المسلحة بالإفراج عن جونستون دون أن يتعرض لأذى. وقد أنكرت عشيرة دغموش تورطها بالاختطاف

اشتبهت قوات الأمن الفلسطينية أن الجماعة المسلحة ذاتها تقف وراء اختطاف المصور الصحفي جيمي رازوري في أوائل كانون الثاني (يناير)، وذلك وفقا لتقارير صحفية ومصادر لجنة حماية الصحفيين. وقالت وكالة الأنباء الفرنسية إن رازوري، وهو يحمل جنسية البيرو، قد اختطف من قبل جماعة من الرجال المسلحين بينما كان يهيم بدخول مكتب الوكالة الإخبارية في مدينة غزة. وقد تم الإفراج عنه بعد احتجازه لمدة أسبوع دون أن يتعرض لأذى

أظهرت أبحاث لجنة حماية الصحفيين أنه منذ عام 2004، تم اختطاف 16 صحفيا على الأقل في قطاع غزة. وقد تم الإفراج عنهم جميعا دون أن يصاب أي منهم بأذى. ويظهر أن جماعات منشقة هي التي قامت بعمليات الاختطاف. وعادة ما يتم التخطيط لتلك العمليات لتحقيق أهداف شخصية، مثل الإفراج عن سجناء من أقارب مرتكبي الاختطاف، أو الحصول على وظيفة حكومية، ولذلك تزايد لجوء تلك الجماعات لاختطاف الأجانب، بما في ذلك الصحفيين لاستخدامهم كورقة مساومة

وإذ سعت حركة حماس لاستعادة الأمن خلال الصيف الماضي، قامت بقمع التظاهرات والتغطية الصحفية لنشاطات المعارضة. وفي عدة مناسبات خلال شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر)، قامت قوات حركة حماس بمضايقة وأوردت وكالة. وضرب واعتقال صحفيين كانوا يغطون التظاهرات التي نظمها مؤيدو حركة فتح في قطاع غزة أسوشيتد برس إن مسلحين ينتمون إلى حركة حماس قاموا في أواسط آب (أغسطس) بمداهمة مكاتب عدة وسائل العربية"، حيث صادروا أشرطة مسجلة لتظاهرات مؤيدة لحركة فتح. ووفقا "إعلام في غزة، بما في ذلك مكتب قناة لتقارير صحفية، قام مسلحون من حركة حماس وفي وقت لاحق من ذلك الشهر بإساءة معاملة الصحفي عبد ربه شناعة بينما كان يقوم بتصوير تظاهرة

وأوردت وكالة أسوشيتد برس إن وزارة الداخلية التابعة لحركة حماس في غزة أصدرت في تشرين الثاني (نوفمبر)، أمرا بأن يحمل جميع الصحفيين بطاقات صحفية تصدرها الحركة. وقال عدة صحفيين للجنة حماية الصحفيين بأنهم رفضوا الامتثال للأمر وهددوا بتجاهل الأحداث الإخبارية لحماس؛ وظهر أن حركة حماس لم تتشدد في فرض هذا الأمر.

واصل الجيش الإسرائيلي غاراته على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ظل يفعل بانتظام على امتداد الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000. وفي حالات عديدة، زعم صحفيون فلسطينيون إنه تم استهدافهم عن قصد بالرصاص

الإسرائيلي—وهي تهمة نفتها قوات الدفاع الإسرائيلية. وأثناء إحدى عمليات التفتيش الإسرائيلية في مدينة رام الله في الضفة الغربية جرت في كانون الثاني (يناير)، قام الجنود بإطلاق الرصاص على اثنين من الصحفيين. وقال مصور وكالة الأنباء الفرنسية، عباس مومني، للجنة حماية الصحفيين إنه بينما كان برقعة مصور صحيفة "الأيام"، فادي العاروري، وضمن مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يغطون المصادمات بين القوات الإسرائيلية والمسلحين الفلسطينيين، قام جندي إسرائيلي بإطلاق عدة رصاصات من بعد يقل عن تسعة أمتار، مما أدى إلى إصابة عاروري إصابة بالغة.

وأوردت صحيفة "الأيام" إن العاروري لم يكن يرتدي سترة واقية من الرصاص، وأصيب بجراح بالغة أدت إلى فقدانه إحدى كليتيه. أما عباس مومني فقد أصيب في الصدر، ولكنه نجا من إصابة بالغة لأنه كان يرتدي سترة واقية وقال مومني إنه والصحفيون الآخرون كانوا يرتدون ملابس مكتوب عليها بوضوح كلمة "صحافة"، من الرصاص وكانوا يقفون في منطقة مغطاة. وقال إن الجندي الإسرائيلي أطلق الرصاص باتجاههم متعمداً لأنه لم يكن قرب المكان الذي يقفون فيه أي مسلحين فلسطينيين. وقال متحدث باسم قوات الدفاع الإسرائيلية إن الجيش لم يتمكن من تحديد ما إذا كان عاروري قد أصيب برصاص إسرائيلي أم برصاص أطلقه فلسطينيون؛ وأضاف إن لا علم للجيش بإصابة عباس مومني. وقال مومني إنه أصيب بجراح في الرأس في أيار (مايو) عندما تعرض لرصاص مطاوي أطلقه جندي إسرائيلي في قرية بلبين في الضفة الغربية. وقال متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إن التحقيقات جارية بشأن الواقعة التي جرت في أيار (مايو).

إحدى الحالات الأخرى التي تثير قلقاً أكبر وقعت في أوائل تموز (يوليو) أثناء غارة إسرائيلية على الجزء الشرقي من مخيم البريج للاجئين في وسط قطاع غزة. فقد قال صحفيون شهدوا الواقعة للجنة حماية الصحفيين إن طاقم دبابة المرتبط بحركة حماس، وبعد ذلك "إسرائيلية قام بإصابة المصور عماد غانم الذي يعمل مع تلفزيون "الأقصى أصابوه برصاصتين إضافيتين في ساقه بعد أن سقط على الأرض. وقد قام سمير البوجي مصور الوكالة الفلسطينية للأنباء بتصوير الواقعة، وقد بثتها قناة "الجزيرة". أظهر الشريط المصور أن عماد غانم كان يرتدي ملابس سوداء شبيهة بالملابس التي يرتديها مقاتلو حماس. وقال شاهد عيان طلب عدم الإفصاح عن هويته للجنة حماية الصحفيين إن بعض سكان المخيم المسلحين كانوا قرب المكان عندما أصيب عماد غانم، ولكن الشريط المصور يظهر إنهم لم يكونوا يطلقوا النيران عندما أصيب. وقد تم بتر كلتا ساقَي عماد غانم.

وأوردت صحيفة "نيويورك تايمز" إن متحدثاً باسم الجيش الإسرائيلي قال بعد مشاهدة الشريط المصور إن الواقعة قيد التحقيق، ولكن من غير الواضح من أطلق النار على المصور. وقال مصدر عسكري إسرائيلي بحسب اقتباسات وردت عنه في الوكالات الإخبارية العالمية، بما في ذلك مجلة "تايمز" ووكالة "رويترز" إن إسرائيل لا تعترف بأن المصور الذي يعمل مع محطة تلفزيونية مرتبطة بحماس كصحفي.

وقال صحفيون، إن القوات الإسرائيلية وحرس الحدود قاموا في عدة مناسبات بتهديدهم ومضايقتهم وإعاقة عملهم من خلال إطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. فوفقاً للمصور ناصر شيوخ الذي يعمل مع وكالة أسوشيتد برس، وصحفي آخر كان في المكان، أطلق جندي إسرائيلي في أواسط شباط (فبراير) قنبلة غاز مسيل للدموع على عدة مصورين تلفزيونيين ومصورين صحفيين كانوا يغطون مواجهات بين الجنود الإسرائيليين وفلسطينيين كانوا يرشقون الحجارة قرب مدينة الخليل في الضفة الغربية. وأخبر شيوخ لجنة حماية الصحفيين إنه أعمي عليه جراء الغاز وقام زملاؤه بنقله إلى مستشفى في الخليل.

قال رامي الفقيه، وهو مراسل تلفزيون "القدس" التعليمي المحلي، وإياد حمد، وهو مصور يعمل مع وكالة أسوشيتد برس، إنهما أصيبا في 8 آذار (مارس) بقنبلة صوتية بينما كانا يغطيان تظاهرة سلمية إحياء ليوم المرأة العالمي عند حاجز قلنديا العسكري الإسرائيلي الواقع بين القدس ورام الله. وقال ميكى روزينفيلد، المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية للجنة حماية الصحفيين، إن شرطة الحدود استخدمت أقل قدر من القوة لتفريق المتظاهرين الذين حاولوا دخول مناطق محظورة.

ظلت قرية بلبين الواقعة غرب رام الله نقطة توتر دائمة؛ فقد أصيب عدة صحفيين بجراح على يد القوات الإسرائيلية، التي ظلت تفرق التظاهرات الأسبوعية هناك احتجاجاً على العائق الحدودي الأمني. وقالت مراسلة قناة "الجزيرة

آب (أغسطس) حينما أطلق جندي 10 شيرين أبو عاقلة للجنة حماية الصحفيين إنها كانت تذيع تقريرا على الهواء في إسرائيل رصاصا على الزجاج الأمامي لسيارة البث التابعة للقناة. ولم تحدث أية إصابات

وعلى مر العام، قامت القوات الإسرائيلية بمداومة عدة محطات إذاعية وتلفزيونية فلسطينية في الضفة الغربية، وصادرت المعدات خلال العمليات العسكرية. وقال صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين إن القوات الإسرائيلية كثيرا ما تعتمد على التشويش على بث المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية، وتبث أوامر للسكان من أجل تسليم فلسطينيين مطلوبين أو تقديم معلومات عنهم

وفي 1 كانون الأول (ديسمبر)، في الوقت الذي كانت لجنة حماية الصحفيين منهمكة فيه على إعداد إحصائها السنوي، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز صحفيين اثنين. ففي 18 أيار (مايو) اعتقلت السلطات الإسرائيلية الصحفي وليد خالد حسن علي مسؤول مكتب الضفة الغربية لتلفزيون "فلسطين"، ووضعت قيد الاحتجاز الإداري، وذلك حسب ما ووفقا لوثائق المحكمة التي حصلت عليها لجنة حماية الصحفيين، أفادت به زوجة الصحفي للجنة حماية الصحفيين وجد قاضي عسكري إسرائيلي أن وليد علي "أظهر مؤخرا ميولا لنشاطات عسكرية". وأعربت المحامية تامار بيلينغ التي تدافع عن وليد علي عن اعتقالها بأن عمله في تلفزيون "فلسطين" لعب دورا في مسألة اعتقاله. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية أية تفاصيل حول الأساس الفعلي لاحتجازه، وظل الدليل سريا

اعتقلت السلطات الإسرائيلية الصحفي السوري عطا فرحات في قرية بقعاتا في مرتفعات الجولان في 30 تموز (يوليو)، وذلك وفقا لما أورده المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، والفرالية الدولية لحقوق الإنسان التي تتخذ من باريس مقرا لها. وقالت المنظمات إنهما تعتقدان أن السلطات الإسرائيلية تشتبه "بتعاونه مع دولة عدوة"، وأشارت إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تبين أسباب الاحتجاز. وأعرب المركز عن اعتقاده بأن المزاعم ضد فرحات مرتبطة ارتباطا مباشرا بعمله الصحفي في وسائل الإعلام السورية. فهو رئيس تحرير الصحيفة الإخبارية اليومية التي تنشر، ومراسل للصحيفة اليومية السورية "الوطن"، وللتلفزيون الحكومي السوري "على شبكة الإنترنت" جولان تايمز

كتب ملخصات البلدان كبير منسقي البرامج، جويل كمانيا، والموظف في قسم الأبحاث، إيفان كراكشيان، *

والممثل الإقليمي، كمال الدين العبيدي

المغرب

تواصل تدهور حرية الصحافة في المغرب، مما دحض الصورة التي رسمتها المغرب عن نفسها بحرص على أنها بلد متحرر يتمتع بصحافة حرة. فقد وجد الصحفيون الناقدون أنفسهم في المحاكم والسجون أو خسروا أعمالهم بعد موجة من المحاكمات المسيسة، بينما أعلنت حكومة الملك محمد السادس عن مشروع قانون جديد ومنتشدد للصحافة. في 3 أيار/مايو الذي صادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، وضعت لجنة حماية الصحفيين المغرب على قائمة الدول التي شهدت أشد تقهقر في العالم في حرية الصحافة

عاد قمع الإعلام إلى مسيرته السابقة التي توقفت في كانون الأول (ديسمبر)، عندما إصدار إدريس جطو الذي كان رئيسا للوزراء حينها أمرا بتعليق صدور المجلة الأسبوعية العربية المستقلة "نيشان" لمدة شهرين، وذلك لأنها نشرت موضوعا من عشر صفحات حللت فيها الطوائف الشعبية حول الدين والجنس والسياسة. وفي كانون الثاني (يناير) أصدرت محكمة مغربية حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ ضد إدريس كسيكس، الذي كان حينها مديرا ومحررا للمجلة، وضد الصحفية سناء العاجي بسبب الإساءة إلى الإسلام، وهي تعد مخالفة بموجب قانون الصحافة المغربي لسنة 2002. كما تم فرض غرامة على الصحفيين مقدارها 80,000 درهم (ما يعادل 10,400 دولار أمريكي) لكل منهما. ويمكن تنفيذ حكم السجن في حال ارتكب أي من الصحفيين مخالفة أخرى. واستقال إدريس كسيكس لاحقا من المجلة معللا ذلك بصفة جزئية بقلقه من إمكانية تنفيذ حكم السجن فيما إذا جرت محاكمته في قضية صحفية أخرى

بدأت استجابة الحكومة في هذه القضية عندما قام موقع إسلامي على شبكة الإنترنت بمهاجمة مجلة "نيشان" بسبب قيامها بنشر مواد "مسيئة للإسلام". ثم انتشرت الأخبار عما نشرته "نيشان" ووصلت إلى الكويت، حيث انتهزت

المعارضة الإسلامية السياسية في البرلمان هذه الفرصة لإحراج الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح الذي كان يقوم بزيارة إلى المغرب في ذلك الوقت، إذ انتقدته لزيارته بلدا لا يظهر احتراما للإسلام. ودافع المسؤولون المغاربة عن حظر صدور "نیشان" والحكم بالسجن مع وقت التنفيذ ضد إدريس كسيكس وسناء العاجي، وذلك للمزاودة على المعارضة الإسلامية القوية في المغرب. ومع ذلك، قال صحفيون إن القضية كانت وسيلة للانتقام من إدريس كسيكس الذي نشر في السابق مواضيع تنتقد النظام الملكي

ففي شباط (فبراير)، خسرت. استخدم المسؤولون الحكوميون وسائل قضائية أخرى لقمع الصحفيين المعارضين البلاد أحد أبرز الناشرين المستقلين، عندما اضطر أبو بكر جامعي ناشر المجلة الإخبارية الأسبوعية "الوجورنال" لمغادرة البلاد حيث كانت السلطات القضائية تعد لمصادرة ممتلكاته بعد صدور حكم ضده في عام 2006 "إيدومادير" بدفع تعويضات حطمت الأرقام القياسية على خلفية قضية تشهير. فقد أصدرت المحكمة حكما ضد أبو بكر جامعي وزملائه بدفع ثلاثة ملايين درهم (ما يعادل 395,000 دولار أمريكي) لرئيس مركز أبحاث يتخذ من بروكسل مقرا له، والذي زعم إن مجلة "الوجورنال إيدومادير" قد شُهرت به إذ نشرت مقالا من ستة صفحات شكك في مدى استقلال تقرير أصدره مركزه حول النزاع في الصحراء الغربية. وقد اعتبر هذا الحكم القضائي وعلى نطاق واسع بأنه انتقام سياسي من التغطية الصحفية غير المهادنة التي كان ينشرها الجامعي حول الملك والمصالح السياسية المتنفذة. وقد أخبر مصدر من القصر المجلة إن ما أثار سخط المسؤولين هو قيامها بنشر صورة بشعة للملك على غلافها في عام 2005، وهذا بدوره كان دافعا لصدور الحكم القضائي بدفع التعويضات الهائلة

ظل الصحفيون المغاربة في موقع ضعيف أزاء مجموعة من الممنوعات الواردة في قانون الصحافة المتشدد، والذي يجرم الإساءة إلى الملك، و "إهانة" النظام الملكي، والإساءة إلى الإسلام أو مؤسسات الدولة، أو التشكيك "بالوحدة الترابية" للبلاد (وهذا رمز لادعاءات المغرب بسيادتها على الصحراء الغربية). ويتضمن القانون عقوبات تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات؛ كما أن الحكومة تتمتع بسلطة إلغاء ترخيص المطبوعات، وتعليق صدور الصحف، ومصادرة أي أعداد تعد أنها تهدد النظام العام

كشفت الحكومة عن مشروع قانون جديد سيبقي على العقوبات الجنائية، وربما سيفتح الباب لقيود أخرى على وسائل الإعلام. وعلى الرغم من أن المسؤولين يتبجحون بأن القانون المقترح هو خطوة إلى الأمام، إلا أنه أبقى على معظم القيود الموجودة حاليا، مثل عقوبة السجن مع وقف التنفيذ لما يسمى مخالفات الصحافة، وزيادة الغرامات بمقدار دولار أمريكي، إلى مليون درهم (ما يعادل 130,000 13,000 عشرة أضعاف، من 100,000 درهم (ما يعادل كما دعا مشروع القانون الجديد إلى تأسيس "مجلس وطني للصحافة"، حيث سيتألف من 15 عضوا. (دولار أمريكي من الصحفيين والناشرين يعينهم الملك. وتمنح إحدى مسودات مشروع القانون للمجلس سلطة منع الصحفيين من العمل في المهنة، وفرض عقوبات اقتصادية ضد الصحفيين الذين ينتهكون الأعراف الأخلاقية التي لم تتم صياغتها وتحديدتها حتى الآن. وقال يونس مجاهد، رئيس نقابة الصحفيين، إنه جرى تخفيف بعض مواد مشروع القانون إذ يجري العمل حاليا على إعادة صياغته. وكان مشروع القانون قيد النظر في أواخر العام

استجابة للوضع المتدهور للصحافة في المغرب، أرسلت لجنة حماية الصحفيين وفدا إلى الرباط والدار البيضاء في نيسان (إبريل)، حيث أمضى عشرة أيام قابل فيها صحفيين مغاربة وبعض كبار المسؤولين في الحكومة. وأجرت لجنة حماية الصحفيين اجتماعا مع إدريس جطو الذي كان رئيسا للوزراء حينها، ونبيل بن عبدالله الذي كان وزيرا للاتصالات حينها، حيث أنكرا أي دور للحكومة في سلسلة الأحكام القضائية التي صدرت ضد صحفيين مستقلين في وإنما "بيد" قضايا تشهير منذ عام 2005، وزعما إن الدعوى القضائية ضد أبو بكر جامعي "سقطت من السماء القضاء". وقال إدريس جطو، "المشاكل الأربعة أو الخمسة التي واجهناها تمت معالجتها في كل مرة من قبل القضاء، ونحن نلتزم بحكم القانون في هذا البلد

ولكن المسؤولين الحكوميين، بما فيهم المسؤولين الذين التقت بهم لجنة حماية الصحفيين، يقرون صراحة بوجود ووجه عباس الفاسي، الذي كان حينها وزير دولة دون حقيبة وزارية، لوما. مشاكل تتعلق باستقلال القضاء في البلاد إلى القضاة في شباط (فبراير) حيث طالبهم "بالاستماع إلى صوت ضمائرهم، وليس لتعليمات توجه لهم عبر الهواتف المحمولة". وواصل المسؤولون الحكوميون التأكيد على أن حرية الصحافة قوية في المغرب مقارنة بالماضي وبالظروف السائدة في العالم العربي. وقال إدريس جطو للجنة حماية الصحفيين، "لم نسع أبدا لإيقاع ظلم بحق صفحنا

وصحفيينا"، وقال أيضا، "نحن نفخر بأن لدينا صحافة هي الأكثر تحررا وحيوية في المنطقة". وتعهد بن عبدالله للجنة "حماية الصحفيين بأن "عهد سجن الصحفيين في المغرب قد انقضى

ومع ذلك، فقد تناقضت أقوالهما مع تصرفات الحكومة. فمع اقتراب الانتخابات البرلمانية في أيلول (سبتمبر)، استهدفت الحكومة الصحفيين المستقلين بالعقاب. وفي 4 آب (أغسطس)، صادرت الشرطة من أماكن بيع الصحف نيشان" المغلوبة على أمرها، كما صادرت نسخا من المطبوعة الشقيقة الناطقة بالفرنسية "تيلكيل"، "نسخا من مجلة نيشان" بنشر مقال شكك بجدوى عقد الانتخابات "وذلك حال صدورها. وقد حدثت المصادرة على أثر قيام مجلة التشريعية كون الملك محمد السادس يسيطر على جميع النواحي الحكومية. وفي 6 آب (أغسطس) تم توجيه اتهام لناشر مجلة "تيلكيل"، أحمد بنشمسي الذي كتب المقال الافتتاحي، بتهمة التقصير عن إظهار "الاحترام الواجب للملك"، بموجب المادة 41 من قانون الصحف والمطبوعات المغربي. وكان يواجه عقوبة السجن ما بين ثلاث إلى خمس سنوات وغرامة قد تصل إلى 100,000 درهم (ما يعادل 13,000 دولار أمريكي)

بعد أسبوع من ذلك، أدانت محكمة جنائية في الدار البيضاء الناشر عبد الرحيم أرييري والصحفي مصطفى حرمة الله من المجلة الأسبوعية المغربية "الوطن الآن" بتهمة "حيازة مواد مسروقة" بموجب القانون الجنائي المغربي. وقد صدرت الاتهامات بعد وقت قصير من قيام المجلة بإعادة نشر وثائق حكومية تفصل نشاطات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمواقع الإنترنت التابعة للجهاديين. وقد حكمت المحكمة على مصطفى حرمة الله بالسجن لمدة ثمانية أشهر، بينما حكمت على أرييري بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ. كما فرضت المحكمة على كل منهما دفع غرامة مقدارها 1,000 درهم (ما يعادل 130 دولار أمريكي). وقد تم الإفراج عن مصطفى حرمة الله في أيلول (سبتمبر) حتى النظر في قضية استئناف الحكم

وعندما وصلت حملة القمع الصيفية ضد الصحافة إلى ذروتها، واصل الوزير نبيل بن عبدالله سعيه لتشويه الحقائق فيما يتعلق بسجل البلاد في مجال حرية الصحافة، إذ قال لصحيفة "الو إيكونوميست" في آب (أغسطس)، "لا يوجد خطوط حمراء. ومع ذلك فإن الغطرسة والصحافة لا يتوافقان". وأضاف "لا توجد محرمات، طالما التزم المرء". بالأشكال الواجبة من الاحترام

وقال صحفيون مغاربة إن حملة الملاحقات الجنائية أثبتت عزيمة الصحفيين عن تناول المواضيع الحساسة مثل الملكية والشخصيات السياسية المتنفذة. هذه الظروف المتدهورة لم تدفع الحلفاء المقربين، بما في ذلك الولايات المتحدة إلى أن يعبروا علنا عن استيائهم. بل أنه وقبل أسبوع واحد من إدانة أرييري وحرمة الله، وافقت شركة التحدي الألفي المدعومة من حكومة الولايات المتحدة على حزمة مساعدات اقتصادية لمدة خمس سنوات بلغت 697,5 مليون دولار للمغرب—وهي أكبر مساعدة تقدمها هذه الوكالة منذ تأسيسها في عام 2004. وتصف شركة التحدي الألفي نفسها بأنه وكالة أمريكية حكومية "تستند إلى مبدأ أن المساعدة تكون فعالة إلى أقصى حد عندما تؤدي إلى تعزيز الحكم الصالح، والحرية الاقتصادية، والاستثمار في طاقات الناس مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر الشديد

السودان

على الرغم من ضمانات حرية التعبير المتضمنة في الدستور السوداني المؤقت الصادر عام 2005، إلا أن السلطات ظلت تتصرف وكأن حالة الطوارئ ما زالت سارية. فقد ظل تعليق صدور الصحف وتوجيه الاتهامات الجنائية ضد الصحفيين واحتجازهم من الممارسات الروتينية في عمل الصحفيين في السودان. وعندما يسعى الصحفيون لتغطية إحدى أكبر المواضيع الصحفية في العالم—التطهير العرقي في دارفور—فإنهم يواجهون عوائق شديدة

وفقا لتقارير صحفية دولية، قامت ميليشيا الجنجويد العربية التي تدعمها الحكومة بقتل ما يزيد عن 200,000 شخص وتشريد ما يقارب 2,5 مليون آخرين خلال السنوات الأربع الماضية في منطقة دارفور الواقعة غرب السودان. قامت إحدى الجماعات الثائرة، وهي فصيل من حركة تحرير السودان التي يقودها مبني أركو ميناوي، بتوقيع اتفاقية سلام دارفور مع الحكومة السودانية في عام 2006. وقد كانت الغرض من الاتفاقية إيقاف القتال الذي تواصل لمدة ثلاث سنوات في دارفور، ولكنها أصبحت غير ذي جدوى إلى حد بعيد بسبب رفض الجماعات الأخرى الانضمام للاتفاقية.

وقد سمحت الحكومة لقوة مشتركة لحفظ السلام تساهم فيها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بنشر قوات في المنطقة، ولكن العنف تواصل—وكذلك الكفاح من أجل التمكن من تغطية الموضوع صحفياً

قال الصحفي المسلمي البشير الكباشي، مدير مكتب قناة "الجزيرة" في الخرطوم، للجنة حماية الصحفيين إنه كان بإمكان الصحفيين المحليين والأجانب السفر من العاصمة إلى دارفور دون إعاقة من السلطات. ولكن عند الوصول إلى هناك، فإن غياب الأمن في تلك المنطقة الغربية عادة ما يمنع الصحفيين من السفر بحرية. وقال إن عصابات من المجرمين انتهزت فرصة الفوضى، وأخذت تشكل خطراً شديداً

أما البث الإذاعي والتلفزيوني السوداني، وحتى عندما لا يبيث تغطية عن مركز الأزمة، فإنه يظل تحت سيطرة مطلقة وتتمتع الصحافة المطبوعة بهامش حرية أكبر، وهي تتألف من صحف يومية. بيد حكومة الرئيس عمر حسن البشير وأسبوعية بعضها مستقل أو معارض وبعضها مؤيد للحكومة. وقد أوردت الصحف المستقلة، مثل صحيفتي "الصحافة" و"السوداني" تغطية جريئة للمواضيع الحساسة، مثل الفساد الحكومي وتصرفات الأجهزة الأمنية. وكذلك "الجزيرة" و"العربية" تغطية جريئة حول تصرفات الحكومة" قدمت القنوات الفضائية العربية مثل

خرجت السودان من نزاع استمر لعدة عقود بين النخبة العربية المسلمة في الشمال، وبين الأفارقة غير المسلمين الفقراء في الجنوب، وذلك بعد توقيع اتفاقية سلام شاملة في كانون الثاني (يناير) 2005. وقد انتهت حالة الطوارئ التي امتدت لفترة طويلة حينما شكل حزب المؤتمر الوطني الحاكم ذو النزعة الإسلامية، وحركة التحرير الشعبية السودانية حكومة وحدة وطنية بقيادة البشير. وفي أوائل تموز (يوليو) 2005، أقرت السودان دستورا وطنيا مؤقتا اشتمل على ضمانات لحرية الصحافة وحرية التعبير. ولكن حكومة البشير لم تلتزم دائما بتعهداتها

على الرغم من الضمانات الدستورية، عادة ما تقوم وزارة العدل والنيابة العامة باللجوء إلى المادة 130 من قانون من أجل تعليق صدور الصحف بسبب تغطيتها لمواضيع مثل الاضطرابات 1991 الإجراءات الجنائية الصادر عام الشعبية، وأجهزة الأمن، وتصرفات وزير العدل ومسؤولين آخرين، وتحقيقات جنائية معينة. وذكر صحفيون إن تلك "المادة القانونية لا تنطبق على الصحافة، إذ أنها تتناول بصفة محددة "الجرائم المتعلقة بالسلامة العامة والصحة

وفي شباط (فبراير)، عمد وكيل نيابة الدولة إلى تعليق صدور الصحيفة العربية البارزة "السوداني" لأجل غير مسمى بسبب قيامها بتغطية جريمة قتل محمد طه محمد أحمد، وهو محرر صحيفة "الوقاف" الذي تم قطع رأسه في أبلول (سبتمبر) 2006. وقال وكيل النيابة إنه فرض الحظر بموجب المادة 130 "المنع أي تدخل" في التحقيقات. وقال رئيس تحرير صحيفة "السوداني"، محجوب عروة، لوكالة رويترز إن الصحيفة ليس لها أي تأثير على مجريات التحقيق كون التحقيق قد انتهى. ولاحقاً أسقطت محكمة الاستئناف حكم تعليق الصحيفة، وتم رفع الحظر عن صدورها بعد فترة وجيزة

وجه وكلاء النيابة الاتهام بارتكاب جريمة القتل البشعة التي ذهب ضحيتها المحرر الصحفي، إلى 19 شخصا من دارفور، بينهم امرأتان وفتى في السادسة عشرة من عمره. وكان الصحفي القتيل محمد طه قد أثار غضب الإسلاميين لقيامه بنشر مقال حول النبي محمد، كما كتب مقالات انتقد فيها الجماعات المسلحة الناشطة في دارفور. وأوردت وكالة أسوشيتد برس إن محكمة جنائية في الخرطوم أسقطت الاتهامات عن تسعة أشخاص من المتهمين في آب (أغسطس)، وذلك بسبب نقص الأدلة، ولكنها أصدرت حكما بالإعدام ضد المتهمين العشرة المتبقين في 10 تشرين الثاني (نوفمبر). وكان بعض المتهمين قد اشتكوا من أن أجهزة الأمن السودانية قامت بتعذيبهم وانتزعت منهم اعترافات قسرية. وعبر صحفيون عن تشككهم من أن التحقيق قد كشف عن مدبري الجريمة

وفي أيار (مايو)، قامت الحكومة بتعليق صدور صحيفة "السوداني" من جديد بموجب المادة 130 بزعم إنها شهّرت بوزير العدل محمد علي المرادي. وقال الصحفي عثمان ميرغني الذي يعمل في الصحيفة للجنة حماية الصحفيين إنه كتب مقالا ناقدا دعا فيه الوزير إلى الاستقالة بسبب إدارته لقضية تتعلق بتبييض أموال. وقد تم احتجاز ميرغني ومحجوب عروة لعدة أيام، ولكن لم توجه ضدهما أية اتهامات. ووفقا للتقارير الإخبارية، سمحت الحكومة للصحفية بمتابعة الصدور في 23 أيار (مايو)، بعد حملة مكثفة نظمها الصحفيون المحليون. وقد خضع وزير العدل محمد المرادي للضغوط المتزايدة، فأعلن إن المادة 130 من القانون لن تستخدم مرة أخرى ضد الصحافة

مجلس الصحافة والمطبوعات الوطنية هو الهيئة السودانية الرسمية لتنظيم الصحافة، وقد وضع متطلبات متشددة لترخيص الصحف. وقد أصدر المجلس أمرا بتعليق صحيفة "الوطن" اليومية لمدة يومين بعد أن نشرت في شباط (فبراير) مقابلة مع اثنين من المتطرفين الدينيين هددوا خلالها بأنهما سيقتلان أجنبيا في السودان. وقال نائب رئيس تحرير الصحيفة عادل سيد أحمد للجنة حماية الصحفيين إنه تم توجيه اتهام للصحيفة "بإثارة الكراهية ضد الدولة" وانتهاك المسؤوليات الصحفية.

يعمد المسؤولون الحكوميون بصفة منتظمة إلى رفع شكاوى جنائية ضد الصحف والصحفيين لقيامهم بنشر ما يزعم إنه معلومات كاذبة. وقال محررون صحفيون للجنة حماية الصحفيين إن النيابة العامة تتشدد في ملاحقة صحفهم ووفقا لرئيس تحرير الصحيفة اليومية المستقلة "الأيام" محبوب محمد صالح، فإن مؤسسات حكومية أو وموظفيهم مسؤولين حكوميين رفعوا خمس دعاوى جنائية ضد صحيفته. وقال عادل سيد أحمد من صحيفة "الوطن" إن صحيفته تواجه عشر محاكمات منفصلة بسبب تغطيتها الصحفية. وقال محررون صحفيون للجنة حماية الصحفيين إنه إضافة إلى الغرامات الباهضة التي تفرض على صحفهم في العديد من القضايا، فإن ذلك يعيق عملهم أيضا بسبب الوقت الطويل الذي يضطرون لإمضائه في المحاكم.

وعندما لا تكون الحكومة منهكة برفع الدعاوى الجنائية ضد الصحف، فإنها تتشغل بمصادرة الصحف وفرض الرقابة على التغطية الصحفية. فقد قام ضباط بأجهزة الأمن بمصادرة جزء من نسخ الصحيفة اليومية المعارضة "رأي الشعب" من المطبعة في 21 آب (أغسطس)، وذلك حسب ما أفاد به صحفي يعمل في الصحيفة للجنة حماية الصحفيين. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، قامت السلطات بمصادرة جميع نسخ المجلة الأسبوعية المعارضة "الميدان" دون ذكر السبب.

وفي أواسط حزيران (يونيو)، حاولت الحكومة منع التغطية الصحفية حول مواجهة عنيفة أدت إلى مقتل عدة أشخاص جرت في قرية فريق الواقعة في الشمال بين القوات السودانية وعدة آلاف من المتظاهرين النوبيين كانوا يحتجون على إنشاء سد كجبار. وفي حين لم تصدر السلطات حظرا رسميا بشأن تغطية الموضوع في الإعلام، إلا أنها من الناحية الفعلية عملت على منع الصحفيين من الوصول إلى المنطقة واعتقلت الصحفيين الذين نشروا تغطية حول المصادمات. ويعيش ما يقارب 300,000 من النوبيين، وهم جماعة عرقية لهم ثقافة ولغة مميزتين يعيشون في قرى محاذية لنهر النيل شمال الخرطوم. وأوردت وكالة أسوشيتد برس إن الحكومة وضعت خططا لإنشاء سدود في منطقتهم من شأنها أن تغرق 30 قرية، مما سيجبر سكان تلك القرى على الرحيل. ووفقا لمصادر لجنة حماية الصحفيين، أدت حملة القمع ضد المتظاهرين إلى مقتل أربع مدنيين إصابة 19 آخرين بجراح.

قامت السلطات باعتقال صحفيين في عدة مناسبات. وفي إحدى الحالات الشائنة، احتجزت السلطات مراسل صحيفة "رأي الشعب" مجاهد عبدالله لمدة شهرين بسبب انتهاكه الحظر على تغطية أحداث سد كجبار. وقد أفرجت عنه في 19 آب (أغسطس) دون توجيه اتهامات بعد أن اضطر لكتابة تعهد بعدم كتابة أي شيء سلبي حول المشروع.

عانى الصحفيون أثناء أداءهم لمهامهم من مضايقات جسدية على يد أجهزة الأمن السودانية. والمثال الذي أثار قلقا شديدا هو تعرض الصحفي نيكولا دومنيك مانديل في آذار (مارس) للاعتقال والضرب، وهو منتج سوداني يعمل مع التي تمولها الحكومة الأمريكية. وأوردت تلك الإذاعة إن مانديل كان قد ذهب إلى منطقة (SRS) الإذاعة السودانية تقع في شمال شرق الخرطوم لتغطية مصادمات جرت بين قوات الأمن وفصيل ميناوي المنشق. وقامت قوات الأمن بمنع عدة صحفيين، بما فيهم مانديل، من تغطية المصادمات. وقال للإذاعة إنه بينما كان ينتظر سيارة تكسي لمغادرة المنطقة، أجبره عناصر من قوات الأمن على ركوب سيارة شرطة، ثم وضعوا عصابة على عينيه وبدأوا بضربه. وأوردت الإذاعة إن السلطات اتهمته بأنه "عميل لجهة أجنبية في السودان تعمل على نشر الأيديولوجية الأمريكية"، واحتجزته لمدة خمسة أيام.

تعرض الصحفيون الأجانب الذين يحاولون تغطية أحداث دارفور لإعاقات لعملهم. وأصدر مجلس المعلومات الخارجية، وهو مكتب ارتباط صحفي، تأشيرة خروج في آذار (مارس) لمراسل محطة "بي. بي. سي" جونا فيشر، وأجبرته على مغادرة البلاد خلال شهر واحد، وذلك حسب ما أفاد به ذلك الصحفي. وأخبر مجلس الإعلام الخارجي، إذ أن تغطيته تضمنت تقريرا صحفيا في "محامي فيشر بأن وزارة الداخلية اعتبرت تغطيته الصحفية "معادية".

تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 زعم إن الحكومة تعمل بتنسيق وثيق مع ميليشيا الجنجويد. وقد غادر فيشر السودان في نيسان (إبريل).

وقال فيشر، إنه يتعين على الصحفيين الراغبين بدخول منطقة دارفور أن يحصلوا على تصريح من مجلس المعلومات الخارجية المثقل بالبيروقراطية، ومن قادة الجيش الذين فرضوا قيودا على السفر إلى المنطقة. وكانت التكاليف المالية والوقت المطلوب للحصول على التصريح وعدم التأكد من نتيجة الطلبات المقدمة للحصول عليه، قد أثبتت عزمه وعلاوة على ذلك، فإن حضور قوات الأمن وعملاتها في مخيمات بعض الصحفيين عن الحضور لتغطية النزاع اللاجئ جعل سكانها مترددين في التحدث بحرية للصحافة.

أما بالنسبة للصحافة المحلية، وحتى الصحف المستقلة، فقد كانت الرقابة الذاتية ثقيلة الوطأة مما منعها عن تغطية الفئات التي ترتكبها الحكومة أو التي تنفذها ميليشيا الجنجويد. بينما تتمتع الصحافة الناطقة بالإنجليزية بهامش حرية أكبر، وعادة ما تعمد إلى إعادة نشر تقارير إخبارية تنشرها الصحف الغربية. ومع ذلك، ففي معظم الأوقات، ظل قسم كبير من المواطنين يجهلون مدى العنف الذي يحدث

تونس

ألقى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي خطابا في 25 تموز (يوليو) خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الجمهورية، وزعم في خطابه إن حكومته "عملت على إثراء بيئة المعلومات والاتصالات ووفرت فرصا للتعبير عن الآراء المختلفة". كانت تلك لحظة تشبه الظواهر التي وصفها جورج أورويل، إذ شهد ذلك العام تصاعدا في اعتداءات حكومة بن علي ضد الصحفيين المستقلين، إضافة إلى إغلاق العديد من مواقع الإنترنت الإخبارية.

مجموعة مراقبة تونس، وهي تحالف يضم 18 منظمة تنتمي إلى الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، تراجعاً خطيراً في الظروف المتعلقة بحرية التعبير"، واستشهدت بقائمة من "قالت في نيسان (إبريل) إنها وجدت الكتاب الممنوعين من الكتابة، وكتب ومواقع إنترنت ممنوعة من التداول. هذا التحالف الذي تأسس لمراقبة أوضاع حرية التعبير قبل وبعد استضافة تونس للقمّة العالمية لمجتمع المعلمات في عام 2005، كان قد طالب كوفي عنان الذي كان حينذاك أمينا عاما للأمم المتحدة بالمساعدة على التحقق من أن "الحق بتأسيس وسائل إعلام لا يحتجز لصالح الأفراد والمجموعات التي تتمتع بصلاوات وثيقة مع الحكومة التونسية". وأظهرت المجموعة حاجة تونس إلى تأسيس "إجراءات عادلة وشفافة لمنح التراخيص من خلال هيئة تنظيمية مستقلة" وحماية "الحق في إمكانية استخدام مقاهي الإنترنت وتصفح مواقع الإنترنت بحرية".

هي شبكة أكاديمية تدرس قضايا الرقابة في استخدام (OpenNet Initiative) "مؤسسة" مبادرة الشبكة المفتوحة الإنترنت، ووجدت أن سجل تونس في هذا المجال يضعها ضمن أسوأ الدول التي تقوم بحجب مواقع الإنترنت. وقد أجرت الشبكة دراسة استقصائية دولية صدرت في أيار (مايو) حول أساليب تصفية المعلومات التي تستخدمها الدول، ووجدت الدراسة أن تونس وبورما والصين وإيران وسوريا وفيتنام هي الدول الأشد انهماكا "بحجب المعلومات".
"الدوافع سياسية

وفي حالة مثيرة للقلق، مثل أمام المحاكم التونسية في آب (أغسطس)، عمر المستيري، مدير تحرير مجلة "كلمة" التي تصدر على شبكة الإنترنت، وذلك بتهمة التشهير، في دعوى قضائية رفعها محمد بكار، وهو محامي على اتصال وثيق مع السلطات الحكومية. ونشأت القضية عن مقال نشر في أيلول (سبتمبر) 2006 انتقد فيه عمر المستيري قرار عمادة المحامين التونسيين بإزالة العقوبة التي فرضتها على المحامي محمد بكار بسحب ترخيص مزاوله المهنة منه. ولم تشكك النيابة العامة بصحة ما أورده المستيري في مجلة "كلمة" (السلطات التونسية تحجب موقع المجلة)، ولكنها أصرت بأن يكشف المستيري عن مصدر معلوماته. قام بكار في 30 آب (أغسطس) على نحو مفاجئ بسحب دعوته، ولكن في اليوم اللاحق على ذلك قام أشخاص مجهولون بإحراق مكتب عياشي الهمامي وهو محامي في مجال حقوق الإنسان، وكان قد تولى الدفاع عن عمر المستيري

رحبت لجنة حماية الصحفيين في تموز (يوليو) بالإفراج عن محامي حقوق الإنسان والكاتب محمد عبو، والذي كان قد أمضى 28 شهرا في السجن بسبب نشره مقالا على شبكة الإنترنت انتقد فيه الحكم الاستبدادي للرئيس بن علي. وأظهرت أبحاث لجنة حماية الصحفيين أن عناصر من الشرطة يرتدون ملابس مدنية قاموا بمضايقة زوجة محمد عبو وأطفاله طوال فترة اعتقاله. وقد أصدر الرئيس بن علي قرارا يمنح محمد عبو إضافة إلى 21 سجين سياسي آخر سراحا شرطيا، وذلك كجزء من احتفالات البلاد بالذكرى الخمسين لتأسيس الجمهورية. وقالت الحكومة إن السجناء الذين أفرجت عنهم سيعادون إلى السجن لإتمام فترة محكوميتهم فيما إذا ارتكبوا مخالفات جديدة.

القانون التونسي لا يقيد تحركات السجناء الذين يعفى عنهم، ولكن الشرطة التونسية أعادت محمد عبو عندما وصل إلى مطار قرطاج في تونس العاصمة في 24 آب (أغسطس)، ومنعته من المشاركة في برنامج تلفزيوني حول حرية التعبير كان سيعقد في مكاتب قناة "الجزيرة" في لندن. كما تم منعه في 22 تشرين الأول (أكتوبر) من السفر إلى القاهرة لمراقبة محاكمة المحرر الصحفي المصري إبراهيم عيسى نيابة عن مجموعة محلية لحقوق الإنسان.

كذلك تم حرمان صحفيين اثنين من المفرج عنهم من حرية التنقل والحق باكتساب لقمة العيش، وكان أحدهما قد أفرج عبدالله الزواري هو صحفي كان يعمل في صحيفة "الفجر" الأسبوعية. 2006 عنه في عام 2002 والآخر في عام الإسلامية التي توقفت عن الصدور، وقد وضع قيد الإقامة الجبرية في منطقة تبعد ما يقارب 480 كيلو متر عن زوجته وأطفاله الذين يعيشون في تونس العاصمة، وقد تم تمديد فترة حكمة بصفة تعسفية لمدة 26 شهرا آخر. وكانت محكمة عسكرية قد حكمت عليه في عام 1992 بالسجن لمدة 11 عاما وحكم آخر بالإقامة الجبرية لمدة 5 أعوام بسبب التخطيط لتغيير نظام الدولة". وبعد عدة أسابيع من إطلاق سراحه في عام ""الانتماء إلى منظمة غير مشروعة" و تم اعتقاله من جديد وأجبر على الإقامة في ضواحي مدينة جرجيس في الجنوب، حيث ظل تحت رقابة 2002 لصيقة من الشرطة.

النهضة" الإسلامية المحظورة، وهو "حمدي الجبالي هو محرر صحيفة "الفجر" وأحد الشخصيات البارزة في حركة أيضا موضوع تحت رقابة أمنية دائمة. وقد أمضى جبالي 15 عاما في السجن بسبب قيامه بنشر مقال حول مدى "دستورية المحاكم العسكرية، وبتهمة انتمائه إلى منظمة غير مشروعة، وبتهمة "التخطيط لتغيير نظام الدولة

الجزيرة" لطفي حجي، وهو من مؤسسي "قال صحفيون محلليون وناشطون في مجال حقوق الإنسان إن مراسل قناة نقابة الصحفيين التونسيين المستقلة، يخضع لحصار شبه دائم من قوات الأمن. وقالوا إنه تعرض لاعتداءات وتم احتجازه ومنعه من العمل في الصحافة. وفي أيلول (سبتمبر) قام عناصر من الشرطة يرتدون ملابس مدنية بمنعه من الدخول إلى مقر الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض في تونس العاصمة، حيث كانت الأمانة العامة للحزب ميا الجريبي، ومدير تحرير مجلة "الموقف" الأسبوعية أحمد نجيب الشابي يقومان بإضراب عن الطعام احتجاجا على الاعتداءات الإدارية والقضائية ضد حرية التعبير وحرية التجمع

وقال عدة صحفيين إن عناصر من الشرطة قاموا بملاحقتهم والاعتداء عليهم في شوارع تونس العاصمة. وكان بينهم سليم بوخدير، الذي نشر مقالات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد نفوذ أقارب زين العابدين بن علي على اقتصاد البلاد، مما جعله هدفا مفضلا لعناصر الشرطة الذين يرتدون ملابس مدنية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) قامت السلطات باحتجاز بوخدير بتهمة "الاعتداء على موظف عام أثناء قيامه بواجبه" و "التعدي على الأخلاق الحميدة". وقد حكم على بوخدير بالسجن لمدة عام واحد بعد محاكمة وصفها المراقبون بأنها مهزلة. اعتدت الشرطة أيضا على لطفي حيدوري من مجلة "كلمة"، وعلى أيمن الرزقي، وهو مراسل صحفي شاب للقناة الفضائية "الحوار التونسي" التي تتخذ من إيطاليا مقرا لها، كما اعتقلت الشرطة مدير القناة الفضائية، طاهر بن حسين، لفترة وجيزة

ووفقا لنقابة الصحفيين التونسيين، أدت هذه الحملة الشديدة ضد منتقدي الحكومة إلى لجوء ما يزيد عن 100 صحفي إلى المنافي منذ تسلّم زين العابدين بن علي السلطة في عام 1987. وكان أحد آخر ضحايا هذه الهجرة القسرية هو محمد فوراتي، الذي كان يكتب لعدة مطبوعات، بما فيها مجلة "الموقف". وقد استقر في قطر في نهاية عام 2006 وعمل مراسلا لصحيفة "الشرق". وفي 9 آذار (مارس) أصدرت محكمة الاستئناف في مدينة قفصة التي تقع في جنوب البلاد وتبعد عن العاصمة 350 كيلو متر، حكما غيايبا بالسجن لمدة 14 شهرا على محمد فوراتي بتهمة "الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها" و "جمع التبرعات دون ترخيص"، على الرغم من أنه حصل على حكم

البراءة مرتين بخصوص هذه الاتهامات. وقد بدأت هذه الملاحقة القضائية بسبب مقالين كتبهما فوراتي قبل سبع التي تنشر على شبكة الإنترنت "سنوات لمجلة" أقلام

استهدفت الحكومة في اعتداءاتها على الصحافة الصحفيين المستقلين ووسائل الإعلام الخاصة. ففي كانون الثاني (يناير)، كانت مجموعة دار الصباح التابع للقطاع الخاص على وشك إصدار العدد الأول من مجلة جديدة ناطقة بالفرنسية اسمها "لأكسبرسيون"، وحينها تلقت تعليمات من الحكومة بتأجيل إطلاق المجلة حتى إشعار آخر. وقال مدير تحرير المجلة لاحقا إن المجلة ستوفر "معلومات مستقلة، ولكن مسؤولة". وقد صدر العدد الأول من المجلة في (أكتوبر) 19 تشرين الأول

كانت مجلة "الموقف" التي يصدرها الحزب الديمقراطي التقدمي، هدفا دائما لاعتداءات السلطة. ففي 1 تشرين الأول (أكتوبر)، أصدرت محكمة تونسية حكما أوجب المجلة إخلاء المقر الذي كانت تستأجره منذ فترة طويلة، وذلك خلال دعوى قضائية اعتبرت على نطاق واسع بأنها انتقام سياسي. وقال محرر المجلة رشيد خشانة، إن عناصر من الأجهزة الأمنية قاموا بمصادرة أعداد المجلة من محلات بيع الصحف ثلاث مرات خلال العام، وكانت إحداها عندما نشرت المجلة مقالا كتبه حمدي الجبالي، ومرة أخرى عندما نشرت خيرا عن مدير مدرسة أدخل المستشفى بعد اعتداء الشرطة عليه، والمرة الثالثة عندما غطت المجلة خبر الإضراب عن الطعام الذي قام به كل من ميا الجريبي المواطنين" الأسبوعية التي بدأت الصدور في كانون الثاني (يناير) عن "وأحمد نجيب الشابي. وكذلك تحدثت مجلة المنتدى الديمقراطي للعمل والحريات، عن تعرضها لمضايقات من الشرطة

حدثت تلك الاعتداءات على الرغم من زيارات متكررة إلى تونس قام بها مسؤولون أمريكيون وأعضاء في الكونغرس. وقالت الصحفية سهام بنسدرين والصحفية نزيهة رجبية في رسالة مفتوحة إلى وفد من الكونغرس الأمريكي حضر إلى تونس في أيار (مايو) بقيادة النائب جون تانر، "التنمية في بلدنا كانت ستعجبكم أكثر بكثير لو كان التونسيون مواطنين أحرارا. الأمثلة الأخرى التي نتجلى بالبلدان المتوسطة الأخرى مثل اليونان والبرتغال، والتي مرت في ظروف سياسية شبيهة بالظروف التي يعاني منها التونسيون الآن، تشهد على التحول الهائل الذي "يمكن أن يحدث حالما يطرح نير الاستبداد بعيدا

اليمن

تعرض الصحفيون الذين يغطون حركة التمرد والفساد الحكومي إلى سلسلة مرعبة من الاعتداءات العنيفة والملاحقات وتواصلت التهديدات ضد الصحفيين المستقلين بتسارع يثير القلق، إلى درجة. القضائية المدفوعة بأهداف سياسية أصبح فيه هذا الأمر شيئا معتادا. وظل مرتكبوا الاعتداءات في معظم الحالات دون عقاب

منذ عام 2004، ظلت الحكومة تقاتل حركة تمرد إقليمية تقودها شخصيات دينية وقبلية في منطقة صعدة التي تقع في الشمال الغربي من البلاد. وقد أدى النزاع الذي استمر لمدة ثلاث سنوات إلى مقتل مئات المدنيين وتشريد الآلاف منهم، حتى تم التوصل إلى هدنة هشة في حزيران (يونيو). وقد ظلت السلطات اليمنية ترد بقسوة على الصحفيين الذين يحاولون إيراد تغطية مستقلة عن القتال. وقد قامت قوات حكومية بمنع صحفيين من دخول المنطقة لتغطية النزاع، مما أدى إلى تعميم إعلامي من الناحية الفعلية

وفي المحكمة، قدمت المحكمة سلسلة من الاتهامات التي لا سند لها، مما عزز الاعتقاد السائد بين الصحفيين اليمنيين والمراقبين السياسيين بأن اعتقال هذا المحرر الصحفي ما هو إلا محاولة لمعاقبته على انتقاداته المتواصلة للقتال ضد المتمردين في صعدة، إضافة إلى كتاباته حول المحسوبية التي تمارسها الحكومة. وكانت الأدلة الأولية ضد الخيواني تتألف من صور للقتال في صعدة، ومقابلة ومعلومات اتصال مع قادة المتمردين، ومقالات إخبارية، بما في ذلك مقال كتبه الخيواني انتقد فيه الرئيس علي عبدالله صالح

وأخذت قضية الخيواني انعطافة خطيرة في تموز (يوليو)، إذ بعد أن تم الإفراج عنه حتى النظر في الاستئناف، قام رجال مسلحون باختطافه بينما كان ينتظر تكسي في الشارع، وقاموا بتهديده وضربه وحاولوا تكسير أصابعه، وذلك

حسب ما أفادت به مصادر لجنة حماية الصحفيين. وقالت هذه المصادر أيضا إن المسلحين هددوا بقتله وقتل عائلته فيما إذا كتب كلمة أخرى عن الرئيس أو الوحدة الوطنية للبلاد.

فخلال السنوات الثلاث الماضية، حطمت. تزايدت الاعتداءات على الصحفيين مع تزايد جراءة وسائل الإعلام المستقلة صحف المعارضة المحررات السياسية من خلال انتقاد الفساد الحكومي واسع النطاق، والحرب في صعدة، وسياسات الرئيس علي عبدالله صالح، والخطة المزعومة للرئيس لإعداد نجله أحمد لخلافة. وعلى الرغم من ضعف توزيع هذه الصحف، إلا أنها تمثل أحد المجالات المحدودة للمعارضة في اليمن، حيث تعاني الأحزاب السياسية من الضعف، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة تحت سيطرة شديدة من الحكومة.

قال نايف حسن، رئيس تحرير المجلة الأسبوعية المستقلة "الشراع" للجنة حماية الصحفيين، إن عدة رجال مسلحين يستقلون سيارتين عسكريتين تحملان لوحات عسكرية قاموا في آب (أغسطس) باقتحام مكاتب المجلة وهددوه بالقتل. ولم يتضح ما الذي تسبب بهذه المداهمة، ولكن الصحفيين في المجلة اشتبهوا بأن الأمر مرتبط بدعوى جنائية رفعتها مؤخرا وزارة الدفاع اليمنية بسبب تغطية المجلة للنزاع في صعدة.

في آذار (مارس)، أوقف رجال مسلحون الصحفي المستقل محمد المقالح في أحد شوارع العاصمة صنعاء، وذلك تحت تهديد السلاح، وهددوه بعدم انتقاد الحكومة بكتاباته. وفي 2 أيلول (سبتمبر)، قام مسلحون باختطاف الصحفي عمر بن فريد الذي يكتب لصحيفة "الأيام" التي تصدر من عدن، وذلك بينما كان يتناول طعامه في أحد المطاعم، وقد أجبره المختطفون على ركوب سيارة كانت تنظرهم، ثم قاموا بضربه لعدة ساعات قبل أن يتركوه في الصحراء في وقالت صحيفة "الأيام" إنها تعقب لوحة إحدى السيارات التي استخدمت في عملية. الساعات المبكرة من الصباح وأعرب فريد عن اعتقاده بأن عملية الاختطاف. الاختطاف، ووجدت أنها تعود لمكتب أحد القادة العسكريين المحليين. كانت انتقاما منه بسبب كتاباته عن المسؤولين المحليين.

ظلت الحكومة تتعرض لضغوط محلية متزايدة، بسبب الوضع الاقتصادي الضعيف، وقلقل في المناطق الريفية، وقامت الشرطة بالاعتداء على الصحفيين الذين يحاولون تغطية. وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة العدد المتزايد من الاحتجاجات الشعبية، أو حاولت منعهم من العمل. ومثلما حدث في السنوات السابقة، فقد قصر المسؤولون اليمنيون عن إصدار تصريحات تعبر عن انشغالهم جراء الاعتداءات العنيفة ضد الصحافة. بل على العكس، فقد أنكرت وجود أية مشاكل في هذا الصدد.

اعتدت أجهزة الأمن في تشرين الأول (أكتوبر) على الصحفي محمد المقالح، ورئيس تحرير صحيفة "البلاغ" الأسبوعية عبدالله الوزير، والمراسل الصحفي المستقل صدام الأشموري الذي يكتب لصحيفة "يمن تايمز" الأسبوعية الناطقة بالإنجليزية، وذلك بينما كانوا يغطون تظاهرة للمعارضة جرت في صنعاء. وأوردت صحيفة "الأيام" أخبارا عن تزايد الاعتداءات على الصحفيين ابتداء من أيار (مايو)، حيث تعرض عدة صحفيين للضرب والاحتجاز وفي. والتهديدات. وقد استولت قوات الأمن على الكاميرات التي يحملها الصحفيون ومنعتهم من تغطية الاحتجاجات أيار (مايو)، قام حراس تابعون للبلدية بزيارة مراسل صحيفة "الأيام" عبد الحافظ مجاب في مكتبه، حيث وجهوا له تهديدات بسبب تغطيته لما يزعم بأنه فساد مالي في الحكومة المحلية.

أما الأفراد الذين ارتكبوا الاعتداءات على الصحفيين وقاموا باختطافهم، فقد استفادوا من ظاهرة الإفلات من العقاب الواسعة الانتشار، وهو ما حدث في السابق أيضا. في كانون الثاني (يناير)، وجهت لجنة حماية الصحفيين رسالة إلى الرئيس علي عبدالله صالح بعد مرور عام من تعهد حكومته لوفد لجنة حماية الصحفيين الذي زار صنعاء بأنها ستجري تحقيقات بشأن الاعتداءات الوحشية ضد الصحافة. وأظهرت التحقيقات التي أجرتها لجنة حماية الصحفيين إنه بعد مرور عام كامل لم يمثل المسؤولون عن الاعتداءات أمام العدالة. إذ أن التحقيقات التي أجرتها الحكومة إما أنها لم تكتمل أو أن الحكومة لم تكن جادة في متابعتها. وفي حالتين فقط من الحالات الخمس التي عملت لجنة حماية الصحفيين على جلب اهتمام الحكومة بشأنها، قامت السلطات بتحديد مشتبه بهم وباشرت ملاحقات قانونية. وقد أسقطت المحكمة إحدى تلك الحالتين، أما الأخرى فكانت بيد القضاء مع حلول نهاية العام، في حين كان المشتبه به حرا طليقا.

ظل الصحفيون الناقدون مهددين بمضايقات قضائية تتمثل بدعاوى قضائية مدفوعة بدوافع سياسية. والقضاء اليمني (الذي يترأسه رئيس الجمهورية) ليس مستقلا، وعادة ما يكون الصحفيون الناقدون تحت رحمة القضاة المسيبيين. وبموجب قانون الصحافة، والقانون الجنائي، والأنظمة أخرى المتشددة في اليمن يواجه الصحفيون عقوبة السجن ودفع الغرامات والحظر من ممارسة المهنة بسبب كتاباتهم التي ينشرونها. وعادة ما تثير التغطية التي تتناول الفساد والمحسوبية انتقاما من قبل القضاء.

وفي تحرك غير معتاد، تم إحالة إحدى القضايا إلى مكتب النيابة العامة المختص بالأمن الوطني وقضايا الإرهاب. ففي 7 تموز (يوليو)، رفعت وزارة الدفاع شكوى ضد صحيفة "الشراع" الأسبوعية بعد أن نشرت سلسلة مقالات مثيرة للخلاف حول النزاع في صعدة زعمت، من بين أشياء عديدة، إن جماعة إرهابية معروفة كانت تقاتل إلى جانب الجيش اليمني، وإن الجيش يدرّب متطوعين من القبائل للمشاركة في القتال الدائر في هذا النزاع. ويواجه أحد محرري الصحيفة واثنين من الصحفيين عقوبة السجن لسنوات عديدة.

استعادت الحكومة قبضتها المطبقة على وسائل البث المؤثرة، والتي واصلت نشر وجهات نظر الحكومة. أصبحت مواقع الإنترنت ميدانا للأخبار المستقلة، ولكن الحكومة أخذت بفرض رقابة متزايدة على محتويات تلك المواقع. فقد قامت الحكومة بمنع عدة مواقع إخبارية ومنتديات حوارية خلال العام. ووفقا لرقابة الصحفيين اليمنيين، قامت السلطات بسبب التقارير التي نشرت على الموقعين حول النزاع في صعدة. "بحجب موقع "الشورى" وموقع "الاشتراكي". الأيام" اليومية إنه تم حجب موقعها على الإنترنت لفترة وجيزة داخل اليمن في 2 أيلول (سبتمبر) وأوردت صحيفة

عمدت الحكومة أيضا إلى فرض الرقابة على المدونات التي تحتوي مواد ناقدة، بما في ذلك المدونات التي تنشر بصفة (Armiesofliberation) خارج البلاد. كما تم حجب موقع الإنترنت التابع للصحفي الأمريكي جين نوفاك متكررة داخل اليمن، إذ يحتوي أحيانا على انتقادات للحكومة اليمنية.

لمحات سريعة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاعتداءات على الصحافة والتطورات في كافة المنطقة

الجزائر

قال أنيس رحمانى، مدير تحرير المجلة الأسبوعية "الشروق" الناطقة بالعربية، للجنة حماية الصحفيين إنه • وقال، و. الصحفية نائلة برحال تلقيا تهديدات بالقتل في حزيران (يونيو) من جهة يشتبهان بأنها مرتبطة بتنظيم القاعدة "هددوا باختطافي وقتلي إذا لم أتوقف عن كتابة مقالات يعتبرونها مناهضة للقاعدة والإسلام". كما قال للجنة حماية استنادا "أب (أغسطس) من المدير العام للأمن الوطني في الجزائر يعلمه فيها بأنه [الصحفيين إنه تلقى رسالة في إلى اعترافات أدلى بها إرهابي معتقل"، فإن جماعات الإرهابيين المسلحين تستهدفه

البحرين

وفقا لتقارير صحفية، أصدرت المحكمة الجنائية العليا في تشرين الأول (أكتوبر) حكما بإدانة ثلاثة صحفيين بتهمة • الفذف بحق فاطمة بوعلي، المديرية السابقة لدار المنار لرعاية المسنين. ووفقا للمركز البحريني لحقوق الإنسان، أصدرت المحكمة حكما على صالح العم، وهو محرر صحيفة "الصحافة" الإلكترونية التي تم منعها، والصحفيين فريد الشايب ومعاد المشاري بدفع غرامة قدرها 200 دينار (ما يعادل 533 دولار أمريكي) إضافة إلى دفع 50 دينار (ما يعادل 133 دولار أمريكي) بدل أضرار. ووفقا لتقارير صحفية، كان هؤلاء الصحفيون قد كتبوا عدة مقالات زعمت بحدوث سوء إدارة في دار المنار

وفقا لتقارير صحفية، رفع وزير البلديات والشؤون الزراعية، منصور بن رجب، دعوى تشهير قضائية ضد • المدون محمود اليوسف في شباط (فبراير). ففي مادة نشرها المدون في كانون الأول (ديسمبر)، انتقد التقييم الإيجابي

الذي قدمه الوزير بن رجب لاستجابة وزارته للفيضان الذي كان قد حدث مؤخرا. ووفقا لتقارير صحفية، سحب الوزير الدعوى القضائية في أيار (مايو) بعد أن قدم المدون اعتذارا

الأردن

وجه مكتب الادعاء العام في بلدة عين الباشا الواقعة شمال غرب العاصمة عمان اتهاما بالاعتداء على ضابط أمن • للصحفي خالد الخواجا الذي يعمل في صحيفة "الرأي" اليومية المؤيدة للحكومة، وذلك وفقا لمحامي الصحفي. وقال محامي الصحفي للجنة حماية الصحفيين إن ضابط الأمن محمد القضاة رفع شكواه بعد أن اتهمه الصحفي الخواجا بالاع

تداء عليه. وقال المحامي إن الضابط واثنين من زملائه اعتدوا بالضرب المبرح على الخواجا بينما كان في مهمة • لتغطية توزيع اللحوم على السكان الفقراء في بلدة عين الباشا في أواخر كانون الثاني (يناير)

أوردت وكالة الأنباء الفرنسية إن قانونا معدلا دخل حيز النفاذ في أيار (مايو)، حيث زاد قيمة الغرامات بمقدار • عشرة أضعاف، ووصلت إلى 20,000 دينار (ما يعادل 28,000 دولار أمريكي)، على عقوبة "القذف بحق أي دين محمي بموجب الدستور"، و"إهانة الأنبياء"، والتسبب "بإهانة المشاعر والمعتقدات الدينية، والتحريض على الشقاق الطائفي أو العنصرية"، أو ارتكاب "القذف أو التشهير". وقد نظر البرلمان في توسيع استخدام عقوبة السجن، ولكنه لم يقر ذلك. ومع ذلك يمكن أن يتم سجن الصحفيين بموجب القانون الجنائي

وفقا لمؤسسة الأرشيف العربي، وهي منظمة أردنية لحقوق الإنسان، اعتدى أربعة ضباط أمن على عبيدة • الضمور، وهو مراسل لتلفزيون "الغد"، وفادي الرمحي الذي يعمل مصورا مع هذه المحطة التلفزيونية الناشئة، بينما وقد استولى الضباط. كانوا يغطيان إضرابا لسانقي الباصات في العاصمة الأردنية عمان في أوائل نيسان (إبريل) بالقوة على الكاميرا التي كان يحملها الرمحي وقاموا بتحطيمها، ثم احتجزوا الصحفيين لفترة وجيزة. وقد رفعت المحطة التلفزيونية شكوى رسمية لمدير الأمن العام

قال فهد الريماوي، محرر صحيفة "المجد" الأسبوعية للجنة حماية الصحفيين إن السلطات منعت نشر عدد • وقال إن عملاء للأجهزة الأمنية تدخلوا بسبب نشر موضوع على الصفحة. الصحيفة الصادر في 30 نيسان (إبريل) الأولى حول "خطة سرية" وضعتها الولايات المتحدة وجهة عربية غير محددة للإطاحة بالحكومة الفلسطينية التي ترأسها حركة حماس. وأضاف إنه في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، توصل لاتفاق مع السلطات بأن يضع الموضوع الخلفي في الصفحات الداخلية

في 18 نيسان (إبريل)، صادرت الحكومة الأردنية شريطا مسجلا لمقابلة أجرتها قناة "الجزيرة" مع ولي العهد • السابق الأمير حسن بن طلال. وقال غسان بنجدو من قناة "الجزيرة" للجنة حماية الصحفيين إن ضباط المخابرات أوقفوا المنتج في مطار الملكة علياء في عمان وصادروا أشرطة المقابلة. وقال بنجدو إن الأمير حسن انتقد في حديثه السياسات السعودية والأمريكية في الشرق الأوسط

الكويت

في 18 آب (أغسطس) قام ضباط أمن باعتقال بشار الصايغ، وهو محرر يعمل في صحيفة "الجريدة" اليومية في • مدينة الكويت، حسب ما أفاد به محاميه. وقال محرر آخر في الصحيفة، وهو جاسم القامس، للجنة حماية الصحفيين إنه قام بتصوير عملية الاعتقال مما دفع الضباط لاعتقاله والاعتداء عليه بالضرب. وقد تم الإفراج عن القامس في اليوم التالي دون توجيه اتهامات. في حين وجه مكتب الادعاء العام للصايغ تهمة إهانة أمير الكويت، وهي مخالفة للقانون الجنائي وقانون الصحافة ويعاقب عليها القانون بالسجن لمدة خمس سنوات. ونشأ الاتهام عن تعليق ظهر في الذي يديره الصايغ. وقد أزال مدير الموقع التعليق "منتدى حوار مفتوح على موقع الإنترنت الإخباري "الأمة المعني بعد عدة ساعات من ظهوره. وتم إلقاء القبض على الشخص الذي أدلى بالتعليق في 21 آب (أغسطس)

قام الجيش اللبناني بتقييد وصول الجمهور إلى مخيم نهر البارد للاجئين الذي يقع قرب مدينة طرابلس في شمال لبنان، وذلك في اليوم الذي تلى اندلاع القتال بين جماعة فتح الإسلام (وهي جماعة متطرفة في لبنان) وبين الجيش اللبناني في 20 أيار (مايو). وقد قال المسؤولون للصحفيين في البداية إن ذلك للحفاظ على سلامتهم. وقال صحفيون للجنة حماية الصحفيين في ذلك الوقت إنهم يشتبهون بأن الجيش يسعى لإعاقة تغطية الأزمة الإنسانية التي نشأت داخل المخيم حيث قتل أكثر من عشرة مدنيين واضطر ما يزيد عن 12,000 لاجئ للهرب من المخيم، وذلك حسب التقارير الصحفية.

تعرضت فرق من محطات تلفزيونية مختلفة لاعتداءات من قبل مدنيين بينما كانت تعمل على تغطية تيعات انفجار قنبلة في بلدة عاليه الجبلية الواقعة شرق بيروت، مساء يوم 23 أيار (مايو). وكان فريق من القناة الفضائية اللبنانية نيو تي.في "يجري مقابلات مع السكان ويصور موقع الاعتداء عندما قام شباب يشتبه بانتمائهم للزعيم وليد جنبلاط " المعادي لسوريا بمهاجمتهم، وذلك حسب ما أفاد به المصور غسان الحاج للجنة حماية الصحفيين. وقالت مراسلة "نيو تي.في" كريستين حبيب إن أشخاصا سمعوها تقول إن السكان اللبنانيين قاموا بضرب العمال السوريين في المنطقة. تي للانتقام بسبب التفجير. وقد نجا دون الإصابة بأي أذى فريق يعمل مع قناة "العالم" الناطق بالعربية والذي تديره الحكومة الإيرانية، وفريق قناة "المنار" التابعة لحزب الله.

المصور وائل اللادقي من صحيفة "الأخبار" اليومية، والمصور أسعد أحمد من صحيفة "البلد" اليومية، والمصور رمزي حيدر من وكالة الأنباء الفرنسية، والمصور علي طاهيمي من قناة "العالم" الفضائية الإيرانية، قالوا إنهم تعرضوا للضرب على يد عناصر من الجيش اللبناني في 24 أيار (مايو). وقال الصحفيون للجنة حماية الصحفيين إنهم كانوا يغطون خروج آلاف اللاجئين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد إلى مخيم البداوي القريب، وكان عناصر الجيش قد حذروهم بعدم التقاط صور. وقال الصحفيون إن مديرية التوجيه في الجيش اللبناني استدعتهم لاحقا واعتذرت لهم وأكدت أن المسؤولين عن الضرب سوف يعاقبون.

في 30 أيار (مايو)، أسس مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة محكمة دولية خاصة لملاحقة مدبري اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، الذي قتل إضافة إلى 22 شخصا آخرين في انفجار في بيروت حدث في وخول القرار المحكمة الخاصة بإجراء تحقيقات بمقتل عدة صحفيين تم استهدافهم بالاغتيال. 2005 شباط (فبراير) قبل جريمة اغتيال الحريري وبعدها. ومن ضمن الصحفيين الذين تم اغتيالهم جبران تويني، مدير تحرير صحيفة "النهار"، وسمير قصير، وكان كاتباً شهيراً في صحيفة "النهار"، وقد اغتيلاً بمتفجرات زرعت في سيارتهما في عام 2005؛ ومي شدياق، وهي مذيعة برنامج سياسي تعمل مع وكالة الإرسال اللبنانية، وقد فقدت يدا وساقا في انفجار سيارة ملغومة في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته. وكان هؤلاء الصحفيون من ناقدتي النظام السوري، الذي اتهمته عدة جهات بالتورط باغتيال الحريري. وظلت قضايا الاعتداء والاغتيال دون حل.

ليبيا

أصدرت محكمة في طرابلس حكماً بالإعدام على ثلاثة أشخاص يشتبه بقيامهم باغتيال الصحفي المستقل ضيف الغزال الشهيد، وذلك حسب ما أفاد به شقيق الصحفي القتيل لوكالة الأنباء الفرنسية في أواسط تموز (يوليو). وقد كيلو متر إلى الشرق 1,000 وجدت جثة الصحفي ضيف الغزال ملقاة في إحدى ضواحي بنغازي التي تبعد ما يقارب وقد عمل صحفياً في صحيفة "الزحف الأخضر" المملوكة. 2005 من طرابلس، وذلك في بدايات يونيو/حزيران عام ليبيا جيل"، وكان ضيف "للحكومة، وكان مساهماً لمواقع إنترنت تتخذ من لندن مقراً لها، مثل موقع "ليبيا اليوم"، و الغزال قد انتقد علناً المسؤولين الليبيين في مقالاته على الإنترنت واتهمهم بالفساد و "سرقة الأموال العامة". لا توجد سوى تفاصيل ضئيلة حول المحاكمة، مما أثار شواغل المجموعات الحقوقية بشأن ما إذا تم القبض على المدبرين الحقيقيين وجلبهم للعدالة.

- قال مصدر في صحيفة "الحياة" للجنة حماية الصحفيين إن الحكومة السعودية قامت في آب (أغسطس) بمنع توزيع وبيع صحيفة "الحياة" التي تصدر من لندن، وذلك لأربعة أيام بسبب تغطيتها لمواضيع حساسة في النسخة المحلية من الصحيفة. كما قال مصدر من الصحيفة لوكالة رويترز إن وزارة المعلومات والثقافة وضعت "شروطاً" لإزالة وأوردت وكالة أسوشيتد برس بأن الحظر ربما نشأ عن مقال نشرته. الحظر، ولكن الصحيفة رفضت الالتزام بها الصحيفة حول شخص سعودي عضو في دولة العراق الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وعلاقته الوثيقة مع رجال دين في المملكة. وتعود ملكية الصحيفة للأمير خالد بن سلطان، وهو النجل الأكبر لولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز.

سوريا

- أصدرت الحكومة تعليمات في تموز (يوليو) تقضي بأن يقوم مديرو مواقع الإنترنت بتحديد الأشخاص الذين يقومون بنشر مواد على مواقعهم. ويبدو أن هذا السعي يهدف إلى ردع التعليقات الناقدة. وأوردت منظمة هيومان رايتس ووتش إن وزير الاتصالات عمرو سالم أصدر أمراً لجميع مديري المواقع بإظهار "اسم كاتب أي مقال أو تعليق وبريده الإلكتروني